

Distr.: General
17 December 2007
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



اللجنة الإحصائية

الدورة التاسعة والثلاثون

٢٦-٢٩ شباط/فبراير ٢٠٠٨

البند ٣ (ج) من جدول الأعمال المؤقت*

بنود للمناقشة والبت: برنامج المقارنات الدولية

أصدقاء الرئيس: استعراض برنامج المقارنات الدولية، جولة

عام ٢٠٠٥

مذكرة من الأمين العام

يتشرف الأمين العام بأن يحيل تقرير أصدقاء الرئيس عن استعراض برنامج المقارنات الدولية، جولة عام ٢٠٠٥. ويحوي هذا التقرير نتائج تقييم أصدقاء الرئيس لنطاق الجولة الحالية للبرنامج وأنشطتها والدروس المستخلصة منها. ويقدم توصيات بشأن الجوانب التي تستلزم التحسين، إضافة إلى مقترح طرحه أصدقاء الرئيس بشأن مواصلة البرنامج. وترد نقاط المناقشة في الفقرة ١١٩.

* E/CN.3/2008/1



تقرير أصدقاء الرئيس: استعراض برنامج المقارنات الدولية، جولة عام ٢٠٠٥

المحتويات

الفقرات الصفحة

٤	٣-١		أولا - مقدمة
٤	١٩-٤		ثانيا - معلومات أساسية عن برنامج المقارنات الدولية
٤	٧-٤		ألف - لماذا نحتاج إلى تعادلات القوة الشرائية؟
٦	١٩-٨		باء - برنامج المقارنات الدولية
٦	١٤-٨		١ - لمحة تاريخية موجزة
٧	١٧-١٥		٢ - ولاية اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة
٨	١٩-١٨		٣ - أساليب عمل أصدقاء الرئيس
٩	٥١-٢٠		ثالثا - الخبرات المكتسبة من برنامج المقارنات الدولية لعام ٢٠٠٥
٩	٢٥-٢١		ألف - وجهة نظر الجهات المستعملة
١١	٥١-٢٦		باء - الدراسات الاستقصائية لأصدقاء الرئيس
١١	٤٥-٣٠		١ - الدراسات الاستقصائية المنتظمة لأصدقاء الرئيس
١٦	٥١-٤٦		٢ - استقصاء حلقة بلدان أصدقاء الرئيس
١٧	١١٢-٥٢		رابعا - التحديات الرئيسية التي تواجه برنامج المقارنات الدولية
١٧	٨٥-٥٢		ألف - هيكل الإدارة
١٩	٦٠-٥٥		١ - المجلس التنفيذي
٢٠	٧٢-٦١		٢ - المكتب العالمي
		دور برنامج منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/المكتب	٣ -
٢٣	٧٩-٧٣		الإحصائي للجماعات الأوروبية مع المكتب العالمي
٢٥	٨٥-٨٠		٤ - ترتيبات الشراكة

٢٧	٨٩-٨٦	 الاتصالات	باء -
٢٨	٩٦-٩٠	 بناء القدرات	جيم -
٣٠	١٠٧-٩٧	 الاستمرار في برنامج المقارنات الدولية	دال -
٣٣	١١٢-١٠٨	 مسائل المحاسبة القومية	هاء -
٣٦	١١٨-١١٣	 ملاحظات ختامية	خامسا -
٣٧	١١٩	 نقاط للمناقشة	سادسا -

أولا - مقدمة

١ - يتضمن تقرير أصدقاء الرئيس استعراضاً لبرنامج المقارنات الدولية، وهيكل الإدارة، والتجارب كما تراها الأطراف المعنية بالأمر. ويستند الاستعراض في جانب منه إلى تقارير التقييم الذاتي الواردة من المنظمات التي تشكل جزءاً من هيكل الإدارة، من قبيل المكتب العالمي/البنك الدولي، وإلى التقارير الواردة من الوكالات الإقليمية. ويستعرض التقرير ترتيبات إقامة الشراكات على أساس المعلومات الواردة من المؤسسات المعنية بالأمر، ثم يقيم مبادرات بناء القدرات. وبعدئذ، يخلص التقرير إلى استنتاجات استناداً إلى ما تمخضت عنه الدراسات الاستقصائية من نتائج، ويتمعن في التجارب التي مرت بها البلدان المشاركة.

٢ - ويتوقف التقييم النهائي لأسلوب إدارة البرنامج عموماً على حصيلة النتائج النهائية ونوعيتها. ويتضح من بعض النتائج الإقليمية التي صدرت أن ثمة اختلافات في مستويات الأسعار وفي التصنيف حسب نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. بيد أن النتائج الإقليمية التي صدرت حتى الآن، شأنها في ذلك شأن النتائج العالمية النهائية التي ستصدر في وقت لاحق من هذه السنة، يجب أن تحتاز علاوة على ذلك محك التحليل المتعمق الذي ستجريه بيئة المستعملين.

٣ - ويناقش التقرير المسائل المرتبطة بالبرنامج، ثم يقدم توصيات تحبذ مواصلة البرنامج. وترتكز هذه التوصيات في جزء منها على استعراض وجهات نظر المستعملين إزاء البرنامج، الذي جرى في آب/أغسطس ٢٠٠٧. وتوفر الدراسات الاستقصائية التي يجريها أصدقاء الرئيس معلومات مناسبة ومهمة عن ممارسة الإدارة على المستويين الإقليمي والوطني. وفي الفرع الرابع، ينصب الاهتمام على العناصر الرئيسية في هيكل الإدارة، وسائر التحديات التي يواجهها البرنامج، ثم تلي ذلك مناقشة بشأن مواصلة البرنامج. أما الآثار المترتبة على السياسات والتوصيات، فيجري إبرازها في الأطر. ويتضمن الفرع الخامس من التقرير الملاحظات الختامية.

ثانياً - معلومات أساسية عن برنامج المقارنات الدولية

ألف - لماذا نحتاج إلى تعادلات القوة الشرائية؟

٤ - تُستشف الفكرة الأساسية الكامنة وراء تعادل القوة الشرائية من المصطلح نفسه. وتمثل الفكرة ببساطة في ضرورة أن تتوافر في مبلغ معين من المال القدرة على شراء القدر نفسه من السلع والخدمات في أي مكان. بيد أنه رغم سهولة إدراك الأساس النظري الذي تقوم عليه فكرة تعادل القوة الشرائية، تبقى الحسابات العملية التي تنتظم تلك التعادلات

شاقة للغاية. ففي المقام الأول، هناك مجال رئيسي يثير القلق، يتمثل في السلع أو الخدمات التي لا يمكن المتاجرة فيها، مما يستلزم توضيح أسلوب التعامل مع السلع غير المتاجر فيها. وفي المقام الثاني، يطرح تحديد السلع والخدمات المتماثلة على نطاق مختلف الاقتصادات تحدياً جسيماً. وفي المقام الثالث، فحتى في حالة العثور على سلع متماثلة، يظل السؤال مطروحاً بشأن كيفية تجميعها في سلة تمثيلية للمستهلكين. وفي المقام الرابع، لئن كان جمع الأسعار يبدو أمراً بسيطاً، فالواقع أبعد ما يكون عن ذلك، ولا سيما عندما يأخذ المرء في الحسبان حسامة مهمة جمع الأسعار مع الحرص في الوقت ذاته على بقاء النوعية ثابتة. وأخيراً، يشكل جمع أسعار سلة واحدة والتجميع بينها مهمة مهولة بالنسبة لأي بلد كان. ومن نافلة القول إن المشاكل تتضاعف عندما يسعى المرء إلى وضع آلية لكي تسترشد بها وتستخدمها جميع البلدان على نطاق العالم. ومع ذلك، فهذا في الواقع هو المطمح الذي وضعه برنامج المقارنات الدولية نصب عينيه.

٥ - وعند استعمال تعادلات القوة الشرائية كعوامل تحويل، تتيح المقارنات بين أحجام الناتج المحلي الإجمالي قياس الرفاه الاجتماعي والاقتصادي النسبي للبلدان، ورصد نسبة الفقر، وتعقب مسار التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وتوجيه البرامج صوب أهدافها على نحو فعال. وتساعد تعادلات القوة الشرائية أيضاً الأسواق الدولية عن طريق تحديد الإنتاجية النسبية والإمكانات الاستثمارية لمختلف البلدان.

٦ - علاوة على ذلك، يجوز استخدام أسعار تعادلات القوة الشرائية كمقياس لتحديد أسعار الصرف عندما تقوم اقتصادات جديدة بإصدار عملات جديدة. ويجوز استخدامها لتوقع معدلات أسعار الصرف في السوق، مع الافتراض إضافة إلى ذلك بأن أسعار السوق تجاري أسعار تعادلات القوة الشرائية في الأجل الطويل. ويعزى تزايد الحاجة إلى تعادلات القوة الشرائية أيضاً إلى تطور حقوق التصويت وشروط الإقراض على المستوى الدولي، وإلى المبادرات المرتبطة بتغير المناخ العالمي.

٧ - وتشكل أرقام الناتج المحلي الإجمالي المعدلة حسب تعادلات القوة الشرائية عنصراً أساسياً مكملاً لحسابات الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة، ويتجلى الجانب المكمل في تقديمها مقارنات مكانية (بين البلدان) إضافة إلى المقارنات الزمنية المألوفة أكثر (داخل البلد). وسيكون لمجموعتي التقدير أدوار مهمة في تفسير النمو الاقتصادي في عالم يشهد توسع نطاق التجارة والاستثمار الدوليين بوتيرة سريعة. وبالتالي، ستمثل أرقام الناتج المحلي الإجمالي المعدلة حسب تعادلات القوة الشرائية إضافة كبيرة إلى نظام الإحصاءات الاقتصادية الدولية المطلوب لإثراء عمليات صنع السياسات والرصد والتقييم.

باء - برنامج المقارنات الدولية

١ - لحة تاريخية موجزة

٨ - يعود برنامج المقارنات الدولية إلى أواخر الستينات، وقد انطلق في عام ١٩٧٠ كمشروع صغير يتألف من ١٠ بلدان. وانهت جولات أخرى للبرنامج في الأعوام ١٩٧٥ و ١٩٨٠ و ١٩٨٥ و ١٩٩٠ (جزئياً فقط) و ١٩٩٣. وانهت الجولة الأخيرة، كان البرنامج قد تحول إلى برنامج عالمي يغطي ١١٨ بلداً ويشمل مناطق العالم كافة.

٩ - ومنذ عام ١٩٨٥ والبنك الدولي يضطلع بدور المنسق العالمي للبرنامج في البلدان غير الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وتشكل جولة البرنامج لعام ٢٠٠٥ نقطة تحول في تاريخ البرنامج، إذ كانت ترمي إلى التصدي للانتقادات الموجهة للبرنامج ومعالجة مشاكل النوعية التي يوجزها تقرير رايتن^(١).

١٠ - وقد حمل تقرير رايتن انتقادات متعمقة ومفصلة لجولة البرنامج لفترة ١٩٩٣-١٩٩٦ أساساً. وورد معظم تلك الانتقادات أيضاً في تقرير لكاسلز^(٢) يستند أساساً إلى بيانات أوروبية، وفي تقرير لفومبليدا وفاريونين^(٣) يستند إلى بيانات أفريقية لعام ١٩٩٣. وارتبط تقرير رايتن بمشكلة إنتاج البيانات. وتعزى المشكلة إلى ضعف الإدارة والإشراف على جمع البيانات على المستوى القطري، وتحرير البيانات وتجهيزها، وغياب التنسيق بين المعاهد الإحصائية الوطنية والمنسقين الإقليميين. وقد تسببت المشكلة بالتالي في ظهور حالة من انعدام المصداقية بين أصحاب المصلحة. وأشار التقرير أيضاً إلى عدم كفاية التمويل وغياب منسق دولي ذي مصداقية، وشدد على ضرورة توسيع نطاق بيئة المستعملين.

١١ - وتأسيساً على التوصيات الواردة في تقرير رايتن، قام البنك الدولي بإعداد إطار استراتيجي جديد لفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١، بالتعاون مع عدد من الوكالات الدولية والإقليمية والوطنية. واضطلع المكتب العالمي، الذي يوجد مقره في البنك الدولي، بالمسؤولية عن الإدارة

(١) تقرير عن تقييم برنامج المقارنات الدولية (E/CN.3/1999/8)، الأمم المتحدة، نيويورك، ١٩٩٩)، من إعداد جاكوب رايتن.

(٢) استعراض برنامج تعادلات القوة الشرائية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي - المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية (5) (97) STD/PPP، منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، باريس، ١٩٩٧)، من إعداد إيان كاسلز.

(٣) رايونندو فومبليدا وسيو فاريونين، التقييم الخارجي لبرنامج المقارنات الدولية، المنطقة الأفريقية: المرحلة السادسة (لكسمبرغ، المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية، ١٩٩٦).

والتنسيق الفعليين لجولة عام ٢٠٠٥. وتولّت المعاهد الإحصائية الوطنية تنفيذ البرنامج على أرض الواقع، بتوجيه وتنسيق عامّين من الوكالات الإقليمية.

١٢ - وتناولت الدورة الثالثة والثلاثون للجنة الإحصائية التابعة للأمم المتحدة، المعقودة عام ٢٠٠٢، موضوع ترتيبات الإدارة الوارد في مقترح مشروع أعده البنك الدولي بمساهمة من أصدقاء الرئيس آنذاك. ودعا المقترح إلى إقامة هيئة إدارة دولية، وهيئة استشارية، وأمانة دولية.

١٣ - وورد في التقرير المرحلي المقدم إلى اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة في عام ٢٠٠٣ توصيفٌ لهيكل الإدارة الجديد، الذي يضم المجلس التنفيذي لبرنامج المقارنات الدولية، والمنسقين الإقليميين، ومجلس برنامج المقارنات الدولية. وأنشئ المجلس التنفيذي في عام ٢٠٠٢ ليضطلع بمسؤولية تنفيذ الإطار الاستراتيجي الإجمالي بالإضافة إلى رصد التقدم المحرز. وطلب المجلس التنفيذي في الاجتماع المعقود في شباط/فبراير ٢٠٠٣ أن يقوم المكتب العالمي بتعيين عدد من الخبراء أعضاء في الفريق الاستشاري التقني لإسداء المشورة التقنية ورصد نوعية البيانات. وأسندت مهام المدير العالمي إلى المكتب العالمي للبرنامج في البنك الدولي، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢. ولم تُعط لمجلس البرنامج أولوية عالية منذ البداية، نظراً لعدة أسباب. وأدرجت المسألة بحزم أكبر في جدول أعمال المجلس التنفيذي في عام ٢٠٠٦، مما أدى إلى اتخاذ قرار بحذف المجلس من هيكل الإدارة. واستعيض عن المجلس بمحفل يعنى بتلبية احتياجات الاتصال مع بيئات المستعملين، ويتألف من مجموعات أصحاب المصلحة ذاتها. ومن المقرر عقد أول اجتماع للمحفل في منتصف عام ٢٠٠٨.

١٤ - والبرنامج إنما هو مبادرة إحصائية كبيرة ومعقدة. فجولة البرنامج لعام ٢٠٠٥ تغطي خمس مناطق و ١٠٢ من البلدان. وستجمع النتائج مع برنامج تعادلات القدرة الشرائية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية، الذي يغطي ٤٥ بلداً، مما سيرفع مجموع البلدان إلى زهاء ١٥٠ بلداً. ويستخدم البرنامج سلسلة من الدراسات الاستقصائية الإحصائية لجمع بيانات أسعار سلة من السلع والخدمات، بما يغطي جميع عناصر الناتج المحلي الإجمالي.

٢ - ولاية اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة

١٥ - وافقت اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة، في دورتها الثامنة والثلاثين المعقودة عام ٢٠٠٧، على إنشاء هيئة لأصدقاء الرئيس، تتألف من ممثلي البلدان المشاركة، بغرض الاضطلاع بتقييم برنامج المقارنات الدولية الحالي من حيث نطاقه وأنشطته وتقديم مقترح بشأن مدى استصواب إجراء جولة جديدة.

١٦ - وعلى أصدقاء الرئيس أن يسعوا إلى أداء المهام التالية، على وجه التحديد:

(أ) تقييم فعالية الإدارة على الصُّعد العالمي والإقليمي والوطني في تنفيذ البرنامج وتسييره.

(ب) استعراض البرنامج التقني، بما في ذلك دليل برنامج المقارنات الدولية ومجموعة أدوات برنامج المقارنات الدولية.

(ج) تقييم النتائج الإقليمية الأولية.

١٧ - وقد تلقى أصدقاء الرئيس في أيار/مايو ٢٠٠٧ مشروع إطار لاستعراض البرنامج. وقسّم الإطار إلى مرحلتين:

(أ) **المرحلة ١:** ينبغي أن تشمل استعراضاً لهيكل إدارة البرنامج، يركز في جانب منه على استبيانات ترصد تجارب البلدان المشاركة خلال جولة عام ٢٠٠٥. علاوة على ذلك، سيكون لازماً على المنظمات التي تشكل جزءاً من هيكل الإدارة، من قبيل المكتب العالمي/البنك الدولي والوكالات الإقليمية، أن تقدم تقارير التقييم الذاتي. وينبغي أن تشمل هذه المرحلة أيضاً استعراضاً لوجهات النظر العامة للمستعملين إزاء البرنامج، مع مراعاة أن نتائج جولة عام ٢٠٠٥ لن تكون متاحة حتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧. وينبغي أن يستعرض أصدقاء الرئيس الدروس المستخلصة من جولة عام ٢٠٠٥، وأن يقدموا توصيات بشأن الجوانب التي تستلزم إجراء تحسينات. وينبغي إعداد تقرير عن المرحلة ١ وتقديمه في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ ليعرض على الدورة التاسعة والثلاثين للجنة الإحصائية للأمم المتحدة، التي ستعقد في شباط/فبراير ٢٠٠٨.

(ب) **المرحلة ٢:** ينبغي أن تشمل تقييماً إجمالياً للجولة الحالية للبرنامج، بما في ذلك إجراء تقييم أكثر تعمقاً للمسائل المنهجية وتقييم إجمالي للنوعية على أساس النتائج التجريبية. وينبغي اتخاذ قرار بشأن تنفيذ مشروع مشترك يضم أصدقاء الرئيس والمجلس التنفيذي للبرنامج ويعتمد جزئياً على الكفاءات الخارجية (الاستعانة بمصادر خارجية).

٣ - أساليب عمل أصدقاء الرئيس

١٨ - ينصب تركيز استعراض أصدقاء الرئيس، في المرحلة ١، على جوانب الإدارة بوجه عام، وعلى جوانب الإدارة من المنظور الوطني، بوجه خاص. وتنسم المعلومات المتصلة بهيكل إدارة البرنامج، والكيانات المشاركة، والأدوار والمسؤوليات المنوطة بها، ومسائل الاتصال، بكونها موثقة جيداً إلى حد كبير. ويشمل ذلك محاضر الاجتماعات المعقودة في إطار المجلس التنفيذي، والفريق الاستشاري التقني، إضافة إلى اجتماعات المنسقين الإقليميين. لكن

المعلومات تشحّ عندما يتعلق الأمر بالإدارة الفعلية كما هي ممارسة على الصعيد الوطني. وترد أدناه لمحة عامة عن المصادر المستعملة والاستبيانات المستخدمة لإجراء الاستعراض.

(أ) دراسة استقصائية موجهة إلى جميع البلدان المشاركة في الجولة العادية للبرنامج لعام ٢٠٠٥. ويغطي الاستبيان عددا من المجالات الموضوعية، مركّزا في الغالب على مسائل الإدارة، من قبيل الأساس الذي تقوم عليه عملية صنع القرار والاتصال.

(ب) دراسة استقصائية تشمل البلدان المشاركة في حلقة المقارنة. ويتبع الاستبيان الهيكل الموضوع للاستبيان العادي.

(ج) طلب يلتمس آراء المستعملين إزاء البرنامج. ويشمل هذا الجزء ٤٥ منظمة دولية.

(د) تقارير التقييم الذاتي التي أعدها المنظمات المشاركة في الجولة الحالية للبرنامج. ويشمل هذا الجزء تقارير المكتب العالمي/البنك الدولي، وبعض الوكالات الإقليمية - والمعاهد الإحصائية الوطنية التي يجري إشراكها في ترتيبات إقامة الشراكات.

١٩ - وبالإضافة إلى هذه الآليات، عُقدت اجتماعات مع المكتب العالمي، والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، وأعضاء الفريق الاستشاري التقني. وعُثر على معلومات أساسية إضافية مهمة في التقارير السنوية المقدمة من البرنامج إلى اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة، ودليل برنامج المقارنات الدولية، والأدلة التشغيلية، ومقالات صادرة في النشرات الإخبارية، على سبيل المثال لا الحصر.

ثالثا - الخبرات المكتسبة من برنامج المقارنات الدولية لعام ٢٠٠٥

٢٠ - يقدم هذا الفرع ما أُجري من دراسات استقصائية والنتائج الرئيسية.

ألف - وجهة نظر الجهات المستعملة

٢١ - في ٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٧، وجهت رسالة من منظم اجتماعات فريق أصدقاء الرئيس إلى ٤٥ منظمة دولية تطلب آراءها بوصفها جهات مستعملة لتعادل القوة الشرائية التي يصدرها برنامج المقارنات الدولية. وطلب من الجهات المستعملة إعطاء لمحة مقتضبة عن احتياجات المنظمة الحالية والمقبلة من تعادلات القوة الشرائية والمؤشرات القائمة على تعادلات القوة الشرائية عن طريق الإجابة على الأسئلة التالية:

(أ) استعمال المنظمة الفعلي أو المعتزم لهذه المؤشرات. هل تستعمل كأساس لاتخاذ القرارات بشكل فعلي، أم هي ضرورية في المقام الأول للأغراض التحليلية، مثلاً في إجراء البحوث؟

(ب) هل تعتزم منظمتكم إدراج مؤشرات قائمة على تعادلات القوة الشرائية في أي من منشوراتكم الدورية؟

(ج) ما هو رأي منظمتكم بشأن استصواب إجراء جولة أخرى لبرنامج المقارنات الدولية (موعتها المقرر مبدئياً عام ٢٠١٠)؟

(د) هل لدى منظمتكم أي آراء بشأن برنامج المقارنات الدولية على نطاق أعم؟

٢٢ - وأعرب المستعملون عن رأي مشترك مفاده أنه من المهم توافر تعادلات للقوة الشرائية ومؤشرات قائمة على تعادلات القوة الشرائية على درجة عالية من الجودة. وتستخدم تعادلات القوة الشرائية للأغراض التجارية، ووضع السياسات، ولكن تستخدم بشكل أكثر تواتراً في البحوث وللأغراض التحليلية. ويُشدد على أن تعادلات القوة الشرائية تستخدم كنقاط مرجعية لإجراء المقارنات الدولية المتعلقة بوضع السياسات العامة أو التحليلات الاقتصادية.

٢٣ - وينشر أغلب المستعملين مؤشرات قائمة على تعادلات القوة الشرائية. وعلى ما يبدو أن الطلب على المؤشرات مرتفع ويُفترض أن يزيد في المستقبل بالنظر إلى عملية عولمة الاقتصاد العالمي. وكثيراً ما تطلب المؤشرات التي تقيس مستويات المعيشة والفقير. وبما أن توقعات مستويات الفقر الإقليمية تحظى باهتمام عام شديد، فإن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية قد يذهب إلى حد دعم حساب تعادلات قوة شرائية تتصل تحديداً بالفقر.

٢٤ - ويُنظر إلى برنامج المقارنات الدولية كخطوة كبرى وقيّمة نحو الأمام، والرد على سؤال ما إذا ينبغي إجراء جولة أخرى لبرنامج المقارنات الدولية في عام ٢٠١٠ هو رد بالإيجاب بما لا يقبل الجدل. ويُؤكد أنه لن يكون ذلك ممكناً إلا إذا كانت البيانات تقدم في حينها وكانت موثوقة بما ومتاحة على صعيد عدد كبير من البلدان. وأعرب عن رأي مفاده أنه ينبغي في المستقبل توسيع نطاق قائمة البلدان النامية المشاركة.

٢٥ - ومن المحبذ إقامة تعاون وثيق بين الأمم المتحدة والبنك الدولي في حساب تعادلات القوة الشرائية. أما البديل فمن الواضح أنه أمر غير مرغوب فيه، وهو عدد من تسويات تعادلات القوة الشرائية غير المنسقة، التي قد تختلف كثيراً بين شتى المؤسسات. ويُنظر إلى التكاليف الأولية الكبيرة التي يتطلبها بناء توافق الآراء بشأن المنهجيات وتدريب الخبراء

الوطنيين، بمثابة حجج قوية لمواصلة البرنامج الحالي. وذكر أنه من الممكن تصنيف بيانات تعادلات القوة الشرائية بدرجة أكبر، مثلاً لتشمل عناصر الناتج المحلي الإجمالي، بما في ذلك الواردات والصادرات. ومن المهم أيضاً أن تكون منهجية تجميع تعادلات القوة الشرائية متماثلة على نطاق الاتحاد الأوروبي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وباقي دول العالم. ولذلك، ينبغي تأكيد ضرورة مواصلة تعزيز التعاون بين منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية وبرنامج المقارنات الدولية. ويبدو أن زيادة تقارب النهج وإمكانية تكامل برامج مختلفة من الأمور المرغوب فيها.

باء - الدراسات الاستقصائية لأصدقاء الرئيس

٢٦ - أجرى أصدقاء الرئيس دراستين استقصائيتين وهما:

(أ) الدراسة الاستقصائية المنتظمة التي تغطي جميع البلدان المشاركة في جولة برنامج المقارنات الدولية لعام ٢٠٠٥.

(ب) الدراسة الاستقصائية الشاملة لبلدان مختارة التي تغطي البلدان المشاركة في المقارنة بين البلدان المختارة.

٢٧ - وتشكل الوكالات الإقليمية أو جهات التنسيق الإقليمية جزءاً من الفئات المشمولة بالدراسة الاستقصائية. وتركز كلتا الدراستين الاستقصائيتين على الإدارة.

٢٨ - وترد النتائج الرئيسية للدراستين الاستقصائيتين أدناه، مع التركيز على مسائل الإدارة العامة. وحسب الاقتضاء، جرت الإشارة إلى الأجزاء ذات الطابع التقني بدرجة أكبر من الدراستين الاستقصائيتين لإبراز الاختلافات الموجودة في الردود.

٢٩ - وسيجري إعداد وثيقة أكثر تفصيلاً تستعرض الدراستين الاستقصائيتين والنهج والنتائج وستتاح كوثيقة من وثائق غرف الاجتماعات في الدورة التاسعة والثلاثين للجنة الإحصائية التابعة للأمم المتحدة في شباط/فبراير ٢٠٠٨.

١ - الدراسات الاستقصائية المنتظمة لأصدقاء الرئيس

٣٠ - تضم الفئات المشمولة بالدراسة الاستقصائية جميع البلدان المشاركة وعددها ١٤٧ بلداً. ويغطي برنامج المقارنات الدولية ٦ مناطق - يقدم عدد البلدان المشاركة بين قوسين: أفريقيا (٤٨)، وآسيا والمحيط الهادئ (٢٣)، وغرب آسيا (١١)، وأمريكا اللاتينية (١٠)، ورابطة الدول المستقلة (١٠). أما مجموعة المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية/منظمة

التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (٤٥) فقد نُظمت منذ عقود خارج نطاق برنامج المقارنات الدولية.

٣١ - وتوجد المناطق الخمس الأولى (مجموعة برنامج المقارنات الدولية) تحت رعاية برنامج المقارنات الدولية وتُدار من المكتب العالمي. وتضطلع الوكالات الإقليمية - بوصفها جزءا من هيكل الإدارة - بالمسؤولية عن التنسيق داخل المنطقة وتقديم الدعم للبلدان المشاركة.

٣٢ - وبحلول نهاية تشرين الأول/أكتوبر من عام ٢٠٠٧، وردت ردود من ٧٧ بلدا. ومن بينها ١٩ ردا من أفريقيا، و ١٥ ردا من آسيا والمحيط الهادئ، و ٣ ردود من أمريكا اللاتينية، و ٤ ردود من رابطة الدول المستقلة، وشارك ٣٣ بلدا في منطقة المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية/منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. ويمثل المعدل الإجمالي للردود ٥٣ في المائة رغم أنه يختلف إلى حد ما بين منطقة وأخرى. وقد ردت معظم البلدان الكبيرة (من حيث عدد السكان والاقتصاد). وشارك ٦٨ بلدا من البلدان التي ردت على أساس تغطية كاملة للنتائج المحلي الإجمالي، بينما شاركت ٩ بلدان في الجزء المتعلق بالاستهلاك فقط أو على أساس تجريبي.

الافتراضات المتعلقة بالمشاركة في الدراسات الاستقصائية المقبلة لبرنامج المقارنات الدولية

٣٣ - أعربت أغلبية ساحقة من بلدان مجموعة برنامج المقارنات الدولية (٤١ بلدا من أصل ٤٤ بلدا) عن ارتياحها لمشاركتها في جولة عام ٢٠٠٥ وتؤكد أنها ستشارك في جولة مقبلة على أساس الخبرات المكتسبة من الجولة الحالية.

٣٤ - وتؤكد التعليقات الواردة من البلدان أن لبرنامج المقارنات الدولية آثارا إيجابية على البرامج الإحصائية الوطنية - في مجال إحصاءات الأسعار والحسابات القومية على حد سواء. وقدم برنامج المقارنات الدولية إسهامات كبيرة في بناء القدرات الإحصائية الوطنية (المؤسسية والتقنية) في البلدان الكبيرة والصغيرة على السواء. ويُعترف أيضا بفضل العديد من الوكالات الإقليمية لما قدمته من دعم - ماليا وفي تقديم المساعدة في حل المشاكل التقنية/المنهجية على حد سواء. ويشيد المشاركون أيضا بالأعمال التي أنجزت في تحسين القاعدة الإحصائية المتعلقة بالمقارنات بين البلدان وكذلك بإسهام البرنامج في تحسين الأساس الإحصائي من أجل تسليط الضوء على مشاكل الفقر.

٣٥ - وتشترك البلدان التي أعربت عن عدم ارتياحها أو تتردد فيما يتعلق بالمشاركة مستقبلا في كونها من البلدان المنضمة حديثا إلى برنامج المقارنات الدولية أو من البلدان

الحديثة العهد نسبيا به. وتشمل هذه البلدان أيضا اقتصادات كبيرة كل في منطقتها. ويمكن إيراد بضعة تعليقات من بلدين من هذه البلدان لإعطاء فكرة عن المواقف المتخذة:

”رغم جميع أوجه النقص في البيانات ومحدوديتها، من الجدير بالتقدير أن جهودا جمة بذلت في المرحلة الحالية من برنامج المقارنات الدولية لحل المشاكل التي ووجهت في الجولات السابقة. إلا أنه، بمراعاة التعقيدات المتعددة الجوانب التي تنطوي عليها هذه العملية الضخمة لحساب تعادلات القوة الشرائية، ما زال يتعين علينا أن نقطع شوطا طويلا للغاية قبل اعتبار هذه الأرقام أرقاما موثوقا بها وتمثل حقائق على أرض الواقع“.

”إلا أن العديد من المشاكل العملية أضعفت دقة تعادلات القوة الشرائية ونوعيتها، مثل الابتعاد عن مبدأ برنامج المقارنات الدولية الذي ينص على ضرورة الموازنة بين الطابع التمثيلي وقابلية المقارنة في برنامج المقارنات الدولية، وذلك بسبب وجود اختلافات كبيرة في مستويات التنمية الاقتصادية والدخل وأنماط الاستهلاك بين البلدان المشاركة من منطقة آسيا والمحيط الهادئ، وهذا لا يكفل التوجيه في مجال تعديل النوعية. ومن الواضح أن تعادلات القوة الشرائية المستمدة من جولة برنامج المقارنات الدولية الحالية قد قللت من قيمة مستوى الأسعار في بلدنا. ويجب حل المشاكل التي صودفت خلال هذه الجولة لبرنامج المقارنات الدولية على وجه الاستعجال قبل الجولة المقبلة“.

٣٦ - وتشمل أيضا التعليقات النقدية مسائل الإدارة المتعلقة بكيفية إجراء الدراسات الاستقصائية (السكن والتشييد) التي تُدار مركزيا. وتحت النقاط المقدمة بشأن المسائل المنهجية والهيكلية كذلك على اتخاذ إجراءات قبل بدء جولة جديدة من جولات برنامج المقارنات الدولية.

بعض مسائل الإدارة العامة

٣٧ - فيما يتعلق بالمواقف من مدى فعالية الاتصالات المتعلقة بمختلف جوانب البرنامج، أعربت أغلبية البلدان (٦٥ بلدا من أصل ٧٧ بلدا) عن مواقف إيجابية. وتجب فئة مماثلة من البلدان بأن فرصا كافية أتاحت لتقديم مداخلات فيما اتخذ من قرارات. والفئات متماثلة على العموم داخل مجموعة برنامج المقارنات الدولية ومجموعة منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية.

٣٨ - ويلفت الموقف الإيجابي العام الانتباه، نظرا إلى أن برنامج الدراسات الاستقصائية لبرنامج المقارنات الدولية قد تأخر منذ البداية. وتسبب استمرار عملية وضع منهجية جديدة

في إثارة مشاكل من نواح عديدة وفي مزيد من التأخير. ورغم تعديل السنة المرجعية من عام ٢٠٠٣ إلى ٢٠٠٥ فقد نفذ الوقت المتاح لعمليات الاتصال. وقد تعكس النتائج العامة تكيف المشاركين مع تغيرات الافتراضات.

٣٩ - إلا أن بعض المشاركين تحججوا بأن عملية الاتصال واتخاذ القرار كانت انفرادية والزامية في بعض الفترات. وهذا يعكس إلى حد ما أن عددا من الدول تحمل عبء عملا إضافيا كبيرا بسبب التأخيرات في تنفيذ أجزاء من برنامج الدراسات الاستقصائية في المواعيد المقررة. وينطبق الشيء نفسه على عناصر الإدارة المهمة ذات الصلة بالكيفية التي عولجت بها الدراسات الاستقصائية التي تدار مركزيا، بما في ذلك الاطلاع على ما جُمع من بيانات.

يضطلع المكتب العالمي بالمسؤولية عن وضع مبادئ توجيهية واضحة لكيفية التنسيق بين مختلف المستويات. ومن الدروس المستفادة ضرورة تحسين الاتصال بين جهات التنسيق الإقليمية وجهات التنسيق الوطنية.

٤٠ - تؤكد ٤٩ بلدا من بين ٧٧ بلدا على أن أجزاء شتى من برنامج المقارنات الدولية لها أثر كبير على عبء العمل الذي تضطلع به معاهد الإحصاءات الوطنية. وبلغت حصة فئة برنامج المقارنات الدولية التي ردت بالإيجاب نسبة ٧٧ في المائة بينما بلغت نسبة ٤٥ في المائة بالنسبة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية.

٤١ - وكان عبء العمل الإضافي كبيرا بالنسبة للبلدان التي اضطرت إلى تسعير عدة مئات من المنتجات خارج نطاق سلال الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك. وتمكنت البلدان التي تتوفر فيها نظم متطورة للرقم القياسي لأسعار الاستهلاك والموارد المرنة للتعامل مع هذه الأوضاع من معالجة ذلك دون مشكلات كبيرة. أما البلدان التي توجد بها نظم إحصائية أقل تطورا فقد تطلب عبء العمل الإضافي موارد غير متاحة مما أدى إلى زيادة فترات التأخير. ورغم ذلك، تدرك معظم البلدان أن برنامج استقصاء الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك ينبغي أن يغطي نتائج إضافية خارج نطاق سلال الرقم القياسي الوطنية. وينبغي إيجاد توازن أفضل مما يضمن مقارنات الأسعار عبر البلدان مع الحفاظ على العبء الإضافي إلى الحد الأدنى.

من الدروس المستفادة أن عبء العمل الإضافي المتمثل في تسعير عدة مئات من المنتجات خارج نطاق سلال الرقم القياسي الوطنية في الجولة الحالية أكبر مما يجب.

٤٢ - وفي جميع الأقاليم، أثرت البرامج في الجهود الرامية إلى إدماج برنامج المقارنات الدولية في برامج التسعير الإحصائي الوطنية. ويؤكد نحو نصف البلدان (٣٦ من ٧٧ بلداً) على أن تلك المبادرات اتخذت أثناء الدورة الحالية. وتفيد نسبة ٦٤ في المائة من البلدان في فئة برنامج المقارنات الدولية أن تلك الجهود قد بذلت. وفي فئة منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية، هناك نسبة مناظرة من البلدان تبلغ ٢٤ في المائة.

٤٣ - ويعد اعتماد التغطية الكاملة للناتج المحلي الإجمالي من بين العناصر المهمة في جولة برنامج المقارنات الدولية عام ٢٠٠٥. ويسرى ذلك على معظم البلدان، في حين أن بضعة بلدان اقتصرت مشاركتها على شق استهلاك الأسر المعيشية. وبالنسبة لمكونات الناتج المحلي الإجمالي مثل الإسكان والتشييد، أعدت أساليب بديلة/جديدة لم يتوفر لها الأساس الإحصائي الوطني الملائم. ونتيجة لذلك، أجريت أجزاء من برنامج الاستقصاء باستخدام نهج يدار بطريقة مركزية، دون مشاركة وطنية أو بمشاركة وطنية محدودة في أغلب الأحوال.

٤٤ - ويبدو أن معظم البلدان تقبل الحجج المطروحة بشأن النهج المركزي. وهذا توجه إيجابي/إيجابي بشكل رئيسي فيما يخص الاستقصاءات التي تدار بصورة مركزية. وتدعم نسبة ٥٥ في المائة من فئة برنامج المقارنات الدولية هذا المفهوم. وتدعو أغلبية واسعة في فئة برنامج المقارنات الدولية - كلا الاقتصادات الصغيرة والكبيرة - إلى زيادة المشاركة الوطنية في الجولات المستقبلية عند الرد على المجالات الأكثر تقنية التي تغطي المنتجات الصحية والتعليم والحكومة والسكان. وصاغت بعض الاقتصادات الأوسع نطاقاً بعض الانتقادات الجادة.

من الدروس المستفادة أن ملامح الاتصالات التي تنطوي عليها الاستقصاءات التي تدار مركزياً تتطلب المزيد من الاهتمام.

٤٥ - وكشف الاستقصاء عن مناقشة جرت بشأن قضايا الملكية، لا سيما داخل فئة برنامج المقارنات الدولية. ويمكن للتعليقات التي قدمتها أحد البلدان أن توضح منظور المناقشات.

”تكتسي قضية الملكية أهمية كبرى، لا سيما في سياق نتائج تعادل القوة الشرائية التي لا تعول على بيانات البلد وحده بل وعلى البيانات التي تقدمها سائر البلدان. والجودة والتغطية والقضايا المفاهيمية وممارستها الموحدة في أنحاء البلدان عناصر لا بد منها لأحد البلدان كي يتمكن من امتلاك نتائج برنامج المقارنات الدولية. وتتمثل مسؤولية البلد المشارك في الوقت الحالي بصورة رئيسية في تقديم

بيانات يعول عليها للبلد المعني. بما يتفق مع المواصفات التي وضعتها الجهة التنفيذية بصورتها النهائية؛ لكن إمكانية الوثوق بنتائج تعادل القوة الشرائية تقوم في الوقت ذاته على المنهجية المتبعة ودقة بيانات سائر البلدان المشاركة.

يبد أنه من المرغوب فيه، من وجهة نظر المصادقية، إدماج برنامج المقارنات الدولية في الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك. كما أننا، كدولة مشاركة، لدينا تحفظات على المنهجية المتبعة في بعض المجالات، وعلى مصداقية البيانات المقدمة من بعض البلدان، وعلى قضايا مفاهيمية وعملية أخرى.

٢ - استقصاء حلقة بلدان أصدقاء الرئيس

٤٦ - أرسل استبيان حلقة البلدان إلى ١٧ بلدا مشاركا في مقارنة حلقة البلدان التي يضطلع بها برنامج المقارنات الدولية فضلا عن الوكالات وجهات التنسيق الإقليمية. وقد وردت ردود من ١٦ بلدا و ٣ وكالات إقليمية بحلول نهاية أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧. ويتجاوز معدل الردود نسبة ٩٠ في المائة إجمالا. وتم تقديم عدد من التعليقات المشروطة.

أسس المشاركة في استقصاءات برنامج المقارنات الدولية مستقبلا

٤٧ - تشعر أغلبية كبيرة من المحيين بالارتياح إزاء مشاركتها في مقارنة حلقة البلدان. وهناك ٨١ في المائة (أي ١٣ من ١٦) من الردود الإيجابية على المشاركة في جولة عام ٢٠٠٥.

٤٨ - وعلى الرغم من إيجابية الموقف بصورة رئيسية، فإنه لم يكن بدون تحفظات. إذ تؤكد البلدان المشاركة على أن مقارنة حلقة البلدان واجهت بعض المشكلات. ونتيجة للتأخيرات في استقصاءات برنامج المقارنات الدولية العادية، بدأت مقارنة حلقة البلدان في وقت متأخر جدا في العملية، وفقدت المرونة الضرورية لإجراء التعديلات الجارية. وقد تفاقم عبء العمل الوطني من جراء كافة المشكلات المتعلقة بمواصفات المنتجات ومشكلات اللغة ومشكلات الاتصالات والزيادة الكبيرة في المنتجات الاستهلاكية على القائمة واختلاف جودة المنتجات في مختلف الأقاليم، وغير ذلك. وتعرب عدة بلدان عن شكوكها في نوعية بيانات الأسعار المجمعة من أجل المقارنة بين حلقة البلدان.

٤٩ - ومما يدعو لشعور البلدان بالقلق العام انعدام الاتصالات بين الأطراف المشاركة. وكانت هناك توقعات مسبقة بأن اجتماعا مشتركا للتحقق يضم جميع بلدان الحلقة سوف يساهم في حل بعض المشكلات المعروفة في قوائم المنتجات والاختلافات الإقليمية في نوعية المنتجات.

٥٠ - وترى أغلبية البلدان المشاركة أن الخبرات الحالية توفر أساسا للقيام بدور مقارنة بلدان الحلقة في جولة تالية. وتنظر ثلاثة بلدان نظرة مختلفة لهذا الأمر، وتعرب عن رأي لا يؤيد القيام بهذا الدور. وينتمي بلدان يشيران إلى عبء العمل الإضافي إلى منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والمكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية. وكانت القضية الرئيسية بالنسبة لبلد برنامج المقارنات الدولية الكشف عن البيانات المجمعة في الاستقصاءات المدارة بصورة مركزية.

من الدروس المستفادة أن هناك حاجة لتقييم برنامج بلدان الحلقة بدقة لتحديد عدد البلدان التي ستُضم، وعدد السلع التي ستوضع لها تسعيرة. وينبغي ألا يمحى البرنامج للأمام دون إشراك البلدان في جهود اختيار المنتجات والتحقق من البيانات.

٥١ - وتقدم بلدان شتى اقتراحات لإجراء تغييرات في جولات بلدان الحلقة مستقبلا. ويوصى باختيار البلدان المشاركة في مرحلة مبكرة لجولة برنامج المقارنات الدولية المقبلة. وينبغي اتخاذ القرارات بشأن قوائم المنتجات في مرحلة مبكرة، وضمها إلى مرحلة ما قبل الاستقصاء عند الاقتضاء. ولا بد من اتخاذ مبادرات لتحسين الاتصالات، في كافة المراحل، داخل الأقاليم وفيما بينها. وينبغي إيلاء أولوية قصوى لعقد اجتماع مشترك يضم جميع البلدان المشاركة. وثمة آراء بأن العديد من مشكلات البيانات كان من الممكن تحديدها وحلها في فترة مبكرة. ومن المشكلات التي تبدو في ظاهرها طفيفة، رغم أهميتها الكبرى في الواقع، أن بلدان الحلقة ينبغي أن يتوفر لها الوقت الكافي لترجمة قوائم المنتجات. ويبدو من الضروري توفير تمويل مستقل لتمرين بلدان الحلقة.

من الدروس المستفادة أن ملامح مهمة في الاتصالات شأها التقصير في جولة عام ٢٠٠٥. وينبغي مناقشة القضايا والبت فيها قبل إطلاق الجولة التالية من استقصاء بلدان الحلقة.

رابعاً - التحديات الرئيسية التي تواجه برنامج المقارنات الدولية

ألف - هيكل الإدارة

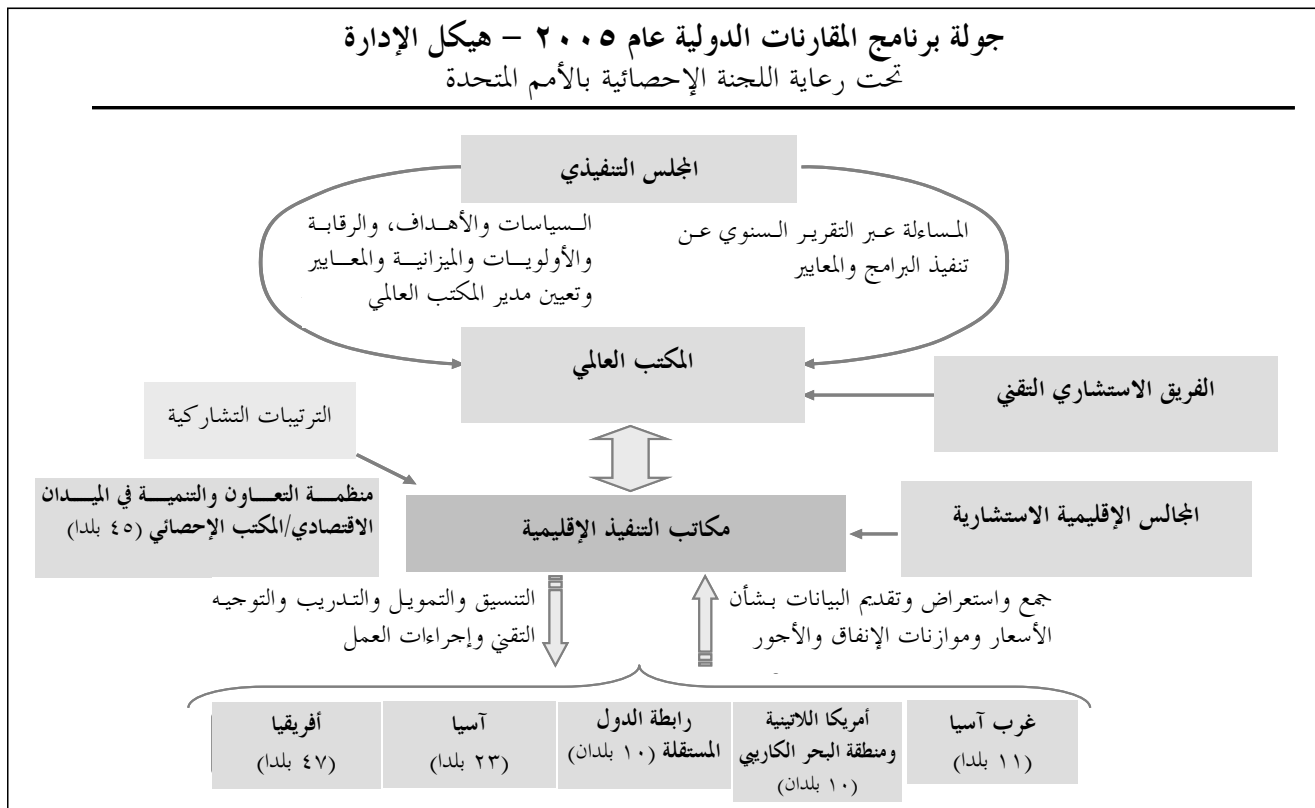
٥٢ - ترد في الشكل أدناه صورة إجمالية للهيكل الإداري لبرنامج المقارنات الدولية. وكما ورد في الفرع ثانياً - باء، فإن المجلس التنفيذي هو هيئة اتخاذ القرار والهيئة الاستراتيجية. ويتحمل المكتب العالمي، بوصفه أمانة المجلس التنفيذي، مسؤولية التنسيق العام لبرنامج

المقارنات الدولية. ويقدم الفريق الاستشاري للتكنولوجيا البحوث والإرشادات بشأن المسائل التقنية، ويتصل عن كثب مع المكتب العالمي. وتقوم المكاتب الإقليمية بتنسيق المعاهد الإحصائية الوطنية، ودعمها في تنفيذ برامج الاستقصاءات الشاملة. وقد أنشئت مجالس استشارية إقليمية لمعظم الأقاليم.

٥٣ - ويشير الشكل إلى ترتيبات الشراكة بين الوكالات الإقليمية ومعهد أو أكثر من معاهد الإحصاءات الوطنية التي برهنت على جدواها الكبرى، وبين برنامج منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية، بوصفه برنامجا مستقلا وليس إقليميا في إطار برنامج المقارنات الدولية.

الشكل ١

هيكل الإدارة



٥٤ - ظل هيكل الإدارة يعمل بصورة جيدة على وجه العموم، وفقا لردود الأطراف المشاركة. وبرهن الهيكل المصمم على قدرته على التعامل مع بعض التحديات والمشكلات الرئيسية التي نوقشت من قبل في تقارير اللجنة الإحصائية التابعة للأمم المتحدة. وأسفر

الهيكل الجديد ومبادرات الإدارة المتخذة عن تحويل برنامج المقارنات الدولية إلى نظام عالمي فعال، مما يوفر أساساً صلباً للتعامل مع التحديات في الجولات المستقبلية. بيد أن هناك بعض عناصر الهيكل الإداري التي يلزم تقييمها أو تعزيزها لتحسين شفافية النظام وفعاليته على وجه العموم.

١ - المجلس التنفيذي

٥٥ - ينبغي إعادة النظر في ممثلي المجلس التنفيذي في بداية الجولة التالية لبرنامج المقارنات الدولية.

٥٦ - ويرد في دليل برنامج المقارنات الدولية وموقعه على شبكة الانترنت عرض لأدوار ومسؤوليات المجلس التنفيذي. وكانت مجموعة أصدقاء الرئيس في اللجنة الإحصائية التابعة للأمم المتحدة تعين أعضاء المجلس التنفيذي في بداية الأمر. وكان من المبادئ المتوخاة أن عضوية المجلس التنفيذي ينبغي أن تعكس تكوين الأقاليم المشاركة في البرنامج العالمي، وكان جميع الأعضاء ينتخبون لفترة ثلاث سنوات بصفتهم كأفراد. ولكن من الناحية العملية، لا يتم الأمر على هذا النحو. فأعضاء المجلس يمثلون منظماتهم، وعندما يغيب أحد الأعضاء أو يغادر المنظمة، يحل محله عضو في نفس المنظمة. وترد هذه المبادئ أيضاً في مذكرات التفاهم مع بعض المنظمات مثل منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية.

٥٧ - وتقتصر عضوية المجلس على ١٦ عضواً وفقاً لكتيب برنامج المقارنات الدولية. وبلغت عضوية المجلس ١٨ عضواً في عام ٢٠٠٧، من بينهم عضوان يشاركان مشاركة محدودة. ويؤكد المجلس أنه يمكنه أن يستعين بالأعضاء الجدد عند الاقتضاء، بشرط عدم تجاوز الحد الأقصى للعضوية.

٥٨ - ومن بين الأعضاء الدائمين البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وشعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة، والمكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وممثل عن كل منظمة تنسيقية إقليمية. ويمكن الإشارة إلى عدة حجج معقولة تنادي بوجود أعضاء دائمين لأجزاء من المجلس التنفيذي. وتسمح العضوية الدائمة للمانحين الرئيسيين والمنظمات المستفيدة، والوكالات الإقليمية باستقرار المجلس التنفيذي واستمراره فضلاً عن استقرار المنظمات واستمراريتها. وتكتسب كفاءة الأعضاء وقدراتهم أهمية بصورة عامة بالنسبة للمناقشات والقرارات الخاصة باستراتيجيات برنامج المقارنات الدولية.

٥٩ - وبالنسبة لمجموعة الأعضاء المعيّنين بالتناوب، يحتاج معيار العضوية إلى التوضيح تحقيقاً للشفافية أولاً وقبل كل شيء. فعلاوة على المؤهلات والخبرات الشخصية (الأقدمية) تم التأكيد على ضم ممثلين عن الأقاليم الكبرى ومن البلدان أو الاقتصادات الرئيسية في الأقاليم.

٦٠ - ويبدو أنه قد جرت العادة أن يعرب أصدقاء الرئيس المعينون عن آرائهم، في نهاية جولة حالية، وأن يضطلعوا بدور في تشكيل مجلس تنفيذي جديد. ويشير أصدقاء الرئيس إلى الحاجة إلى نظام يتسم بالشفافية عند تعيين الأعضاء بالتناوب.

هناك حاجة إلى إنشاء نظام يتسم بالشفافية لتعيين أعضاء المجلس بالتناوب.

٢ - المكتب العالمي

٦١ - يقع مقر المكتب العالمي لبرنامج المقارنات الدولية في مقر البنك الدولي في العاصمة واشنطن. وتمول أنشطته من الصندوق الاستئماني العالمي لبرنامج المقارنات الدولية الذي أنشئ داخل البنك الدولي، ويتبع قواعد البنك الدولي وأنظمتها الإدارية والائتمانية. ويقدم المكتب العالمي تقاريره، عن طريق المدير العالمي للبرنامج، إلى مدير فريق البيانات الإنمائية في البنك الدولي. وفيما يتعلق بالمسائل المتصلة بتطبيق وتنفيذ مهمة البرنامج وسياسته العامة وبرامجه وأولوياته ومعاييرها، فإن المدير العالمي يتصرف في حدود التوجيهات الصادرة عن المجلس التنفيذي وفي إطار برامج العمل والميزانيات التي وافق عليها المجلس.

٦٢ - ويوجد من الأدلة ما يشير إلى أن البنك الدولي قد أدى الواجب باقتدار كبير جدا. بيد أن البنك الدولي قد اضطلع، في واقع الأمر، بأكثر من مجرد استضافة المكتب العالمي. وقد تجلّى ذلك أكثر فأكثر مع تقدم تنفيذ البرامج ونشوء مسائل تتعلق بسرية البيانات وخطط العمل وملاك الموظفين والتمويل. وعندما وافق البنك الدولي على استضافة برنامج المقارنات الدولية، أصبح البرنامج جزءاً من خطة عمل فريق البيانات الإنمائية وأصبح مدير الفريق مسؤولاً أمام البنك الدولي عن البرنامج. وعندما ثارت مسألة موقع قاعدة البيانات العالمية ومسألة السرية، كانت الحجية لقواعد البنك الدولي، باعتبار مدير فريق البيانات الإنمائية هو المسؤول عن المسألتين كليهما، وليس المكتب العالمي.

٦٣ - وتمت، في معظم الأحيان، تسوية المسائل العارضة بفضل التواصل الفعال بين رئيس المجلس التنفيذي ومدير فريق البيانات الإنمائية في البنك الدولي. وحتى في الجولات المقبلة، ستكون هناك مناطق رمادية تستلزم تواصلًا فعالاً ومستمرًا بين رئيس المجلس التنفيذي والمؤسسة المستضيفة للمكتب العالمي. ذلك أن دور المنظمة المضيفة في المستقبل بحاجة إلى

إقرار وتوضيح. وينبغي أيضا أن تجري معالجة الدور المزدوج والمسؤوليات الناشئة عنه بالنسبة للمدير العالمي تجاه المنظمة المضيفة والمجلس التنفيذي.

٦٤ - وينبغي إعداد وثيقة تحدد الاختصاصات لتوضيح الأدوار والمسؤوليات المترتبة على المنظمة المضيفة في المستقبل. وينبغي أن تتناول الوثيقة مسؤوليات المدير العالمي تجاه المنظمة المضيفة، فضلا عن تقديم التقارير إلى المجلس التنفيذي والعلاقات معه.

٦٥ - وينبغي توضيح الدور الذي يضطلع به المكتب العالمي بصفته أمانة للمجلس التنفيذي. والمكتب مسؤول عن تنسيق مختلف أجزاء برنامج عمل البرنامج، بما في ذلك المسائل الاستراتيجية والتنفيذية والتقنية. وينبغي أن يقدم المكتب العالمي تقاريره أساسا إلى المجلس التنفيذي وليس إلى المنظمة المضيفة.

ينبغي إعداد الاختصاصات لتوضيح الأدوار والمسؤوليات المترتبة على المنظمة المضيفة.

٦٦ - وقبل اتخاذ قرار بشأن المنظمة المضيفة لجولة مقبلة، ينبغي أن يناقش ما إذا كانت التجارب التي خيضت في إطار الجولة الراهنة من شأنها أن تفضي إلى بعض التعديلات في كيفية تنظيم المكتب العالمي. وينبغي، قبل الجولة المقبلة، إعداد خطة للتوظيف والاتفاق عليها منذ البداية. ولتحقيق الاستقرار في ملاك الموظفين، ينبغي أن تعطى الأولوية للتعيينات الطويلة الأجل. وعلاوة على ذلك، من اللازم أن يستفيد البرنامج من الكفاءات والقدرات الخارجية. ومن المسلم به أنه من غير الضروري أن يدير المكتب العالمي مقارنة مجموعات البلدان. وعوضا عن ذلك، يمكن إبرام اتفاق تنفيذي مع معهد إحصائي وطني إذا كانت لديه موارد جيدة. ويمكن لقدرة المكتب العالمي ومهاراته في مجال إحصاءات الأسعار والمسائل المتعلقة بالاستقصاءات، فضلا عن مسائل الحسابات القومية أن تستفيد من إقامة ترتيبات شراكة مع بعض المعاهد الإحصائية الوطنية. ومهما يكن من أمر، فمن اللازم إقامة تعاون وثيق مع المناطق، حيث إن جل بيانات الأسعار المستخدمة في مقارنات المجموعة تأتي من المناطق.

من أجل تعزيز كفاءة المكتب العالمي وقدرته في ميادين إحصاءات الأسعار ومسائل الحسابات القومية، فضلا عن تنفيذ برامج استقصاءات المجموعات، يوصى بإقامة ترتيب شراكة مع معهد إحصائي وطني واحد أو اثنين، في مستهل الجولة المقبلة.

٦٧ - وأشار فريق البيانات الإنمائية التابع للبنك الدولي إلى أنه على استعداد لاستضافة الجولة المقبلة، إذا كان ذلك يحظى بدعم المجتمع الإحصائي العالمي، وكانت هناك توجيهات واضحة بشأن إدخال تغييرات على البرنامج الذي يتبعه برنامج المقارنات الدولية. وهذه أمور مهمة لتيسير المناقشات مع الجهاز التنفيذي للبنك الدولي بشأن ترتيبات الجولة المقبلة.

ينبغي اتخاذ قرار بشأن المنظمة المضيفة لجولة مقبلة في أقرب وقت ممكن.

دور المدير العالمي

٦٨ - الفقرة التالية مقتبسة من الفصل ٢ من كتيب برنامج المقارنات الدولية لتوضيح الدور المزدوج للمدير العالمي:

”يقدم المكتب العالمي تقاريره، عن طريق المدير العالمي للبرنامج، إلى مدير فريق البيانات الإنمائية في البنك الدولي. وفيما يتعلق بالمسائل المتصلة بتطبيق وتنفيذ مهمة البرنامج وسياسته العامة وبرامجه وأولوياته ومعاييرها، فإن المدير العالمي يتصرف في حدود التوجيهات الصادرة عن المجلس التنفيذي وفي إطار برامج العمل والميزانيات التي وافق عليها مجلس البرنامج.

٦٩ - وأحد التحديات التي كانت تواجه المدير العالمي هو تحقيق توازن بين البنك الدولي والمجلس التنفيذي والحفاظ على ذلك التوازن لدى تعامله مع مختلف المسائل التي ينطوي عليها هذا التنظيم المعقد. ومع أن عملية إيجاد الحلول الناجعة قد اتسمت بالإدارة السليمة، ينبغي معالجة الدور المزدوج للمدير العالمي والمسؤوليات المترتبة عليه.

٧٠ - وينبغي أن تكون للمدير العالمي سلطة إدارية على موظفي البرنامج. وهذا يعني أن المدير العالمي ينبغي أن يكون مسؤولاً عن توظيف الموظفين وإجراء تقييمات الأداء، وما إلى ذلك. ويمكن القول إن الترتيب المعتمد يعفي المدير العالمي من المسؤوليات الإدارية لكي يتسنى له التركيز على تنسيق البرنامج. لكن إحدى النتائج السلبية المحتملة لذلك قد تكمن في كون الترتيب يتسبب مع مرور الزمن في مصاعب تتمثل في تقليص سلطة المدير العالمي. ومما يوصى به أن تتم تسوية هذه المسائل الإدارية العالقة قبل تعيين مدير عالمي جديد.

ينبغي تعزيز مسؤوليات المدير العالمي وسلطته، بما يتماشى وولاية المكتب العالمي.

ين مدير عالمي جديد

٧١ - ينبغي تعيين مدير عالمي جديد خلفاً لفريدريك أ. فوغيل الذي سيتقاعد. ويوصى بأن تتبع عملية اختيار مدير جديد مبادئ التنافس الدولي التي اتبعت في عام ٢٠٠٢. فقد تم تعيين المدير الحالي عن طريق عملية تنافسية أدارتها لجنة فرعية مؤلفة من أصدقاء الرئيس وفريق البيانات المالية التابع للبنك الدولي.

٧٢ - وأحد الأدوار المهمة التي يضطلع بها المدير العالمي هو تثبيت المصادقية وروح الشراكة مع كافة الشركاء المساهمين في برنامج عمل البرنامج. ويوصى أصدقاء الرئيس بتعيين لجنة فرعية جديدة لتحاشي الخلط بين الأدوار، وتوضيح استقلال عملية الاختيار. ويُقترح أن يتألف أعضاء اللجنة الفرعية من الرئيس وممثلين اثنين عن المجلس التنفيذي. علاوة على ذلك، يُقترح توسيع اللجنة الفرعية لتشمل ممثلين عن المنظمة المضيفة من أجل تشكيل فريق الاختيار. وينبغي أن يعود اتخاذ القرار النهائي إلى اللجنة الفرعية.

ينبغي تعيين المدير العالمي من جانب لجنة فرعية مؤلفة من أعضاء المجلس التنفيذي.

٣ - دور برنامج منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية مع المكتب العالمي

٧٣ - إن توثيق التعاون بين البرنامج العالمي لبرنامج المقارنات الدولية والبرنامج في أوروبا ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ضروري لتحقيق النجاح، حيث باستطاعة البرنامج العالمي أن يستفيد من التجربة الطويلة للبلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والمكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية. ويتعاون البرنامجان في مجالات عديدة. وتُضم نتائج البرنامجين إلى نتائج برنامج المقارنات الدولية لتشكيل مُدجّة قاعدة بيانات عالمية وحيدة متفق عليها.

٧٤ - والمكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي عضوان في الفريق الاستشاري للتكنولوجيا المسؤول عن البحث والمشورة فيما يتعلق بالمسائل المنهجية في برنامج عمل برنامج المقارنات الدولية. وقد استخدم العديد من طرائق المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية/منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي كنموذج لوضع الطرائق المماثلة لبرنامج المقارنات الدولية. وعلى نفس المنوال، فقد اعتمد برنامج منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية المواصفات المعيارية للمنتجات التي وضعت لبرنامج عمل برنامج المقارنات الدولية. وبالنسبة

للعناصر الجديدة للناتج المحلي الإجمالي، فقد بُذلت جهود من أجل وضع أساس مشترك للمقارنة. وفي إطار مقارنة المجموعات، شاركت بعض بلدان مجموعات المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية/منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في استقصاءات برنامج المقارنات الدولية التي غطت جميع عناصر الناتج المحلي الإجمالي. وفيما يتعلق بالتعاون في مسائل الحوكمة، فإن مديريين كبارا من المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية ومن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي يشاركون كأعضاء دائمين في المجلس التنفيذي لبرنامج المقارنات الدولية.

٧٥ - ومع أن المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ينفذان برامجهما المتعلقة بتعادل القوة الشرائية بمعزل عن برنامج المقارنات الدولية، إلا أنهما شاركا مشاركة كاملة في برنامج مقارنة المجموعات. وقدم المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية الدعم التمويلي اللازم لبلدان المجموعات الواقعة في منطقتيه الجغرافية لتغطية جمع البيانات التكميلية. وقام مكتب الإحصاءات القومية في المملكة المتحدة بتنسيق برنامج مقارنة المجموعات في منطقة المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية/منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

٧٦ - ولم يكن دور المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية/منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والمكتب العالمي محددا بوضوح منذ بداية الجولة الحالية. بيد أنه جرى تفصيل وتوثيق علاقة عمل خاصة بجولة برنامج المقارنات الدولية لعام ٢٠٠٥، في مذكرة اتفاق موقعة في شباط/فبراير ٢٠٠٧. ويوضح الاتفاق دور ومسؤوليات كل منظمة على حدة.

٧٧ - ورغم اتخاذ بعض الخطوات في إطار الاتفاق الراهن، يبدو أنه لا تزال ثمة حاجة إلى تعزيز العلاقة على أساس متبادل. ومن اللازم التوصل إلى مذكرة اتفاق منقحة بدءا من مستهل الجولة القادمة لبرنامج المقارنات الدولية.

٧٨ - وينبغي إقامة علاقة عمل أكثر مباشرة بين البرنامجين تسمح لبرنامج المقارنات الدولية بالاستفادة من التجربة الأوسع التي يتمتع بها كل من المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. ويمكن أن يشمل ذلك التمثيل المتبادل في الاجتماعات وحلقات العمل الإقليمية. ويمكن أيضا النظر فيما إذا كان من اللازم انتداب شخص عن المكتب الإحصائي و/أو منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي للانتساب إلى موظفي برنامج المقارنات الدولية. وسيشارك هذا الشخص مشاركة كاملة في أنشطة البرنامج، لكنه أيضا سيكفل الاتصال على نحو أكثر ثباتا. وينبغي توسيع نطاق مذكرة

الاتفاق الحالية في الجولة المقبلة لتشمل المزيد عن المسؤوليات التمويلية لكل طرف فيما يتعلق بالبرنامج العالمي.

٧٩ - وهناك مسألة عالقة بين البرنامجين تتمثل في الكيفية التي ينبغي بها تنسيق مشاركة منطقة رابطة الدول المستقلة. ومن اللازم تفادي المشاكل التي وقع فيها الاستقصاء العادي ومقارنة المجموعات كلاهما في جولة عام ٢٠٠٥. وينبغي التوصل، منذ الوهلة الأولى، إلى اتفاق يقرر كيفية مشاركة منطقة رابطة الدول المستقلة في الجولات المقبلة.

هناك حاجة إلى تعزيز علاقة العمل بين المكتب الإحصائي التابع لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وبرنامج المقارنات الدولية على أساس متبادل.

٤ - ترتيبات الشراكة

٨٠ - وجرى التسليم، في مرحلة مبكرة من دورة برنامج المقارنات الدولية لعام ٢٠٠٥، بأن المنظمات الإقليمية تحتاج للمساعدة لتمكين من معالجة المسائل الإحصائية المعقدة ذات الصلة بالدورة. ولتوفير هذه المساعدة، اعتمدت ترتيبات شراكة بين كل وكالة إقليمية وواحد أو اثنين من المعاهد الوطنية للإحصاءات. ولأسباب عديدة، لم تُعتمد مثل هذه الترتيبات في جميع المناطق. واعتمدت لدورة عام ٢٠٠٥ ترتيبات بين الهيئات التالية:

(أ) مكتب الإحصاء الأسترالي ومصرف التنمية الآسيوي؛

(ب) وكالة الإحصاء الكندية واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي التابعة للأمم المتحدة؛

(ج) مكتب الإحصاءات الوطنية في المملكة المتحدة والمعهد الوطني للإحصاء والدراسات الاقتصادية في فرنسا ومصرف التنمية الأفريقي؛

(د) مكتب الإحصاءات الوطنية في المملكة المتحدة والمكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية/منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/البنك الدولي؛

(هـ) الدائرة الإحصائية للحكومة الاتحادية للاتحاد الروسي ومكتب الإحصاء لرابطة الدول المستقلة.

٨١ - وبشكل عام، يبدو أن الترتيبات المعتمدة كانت فعالة. وكانت التجارب التي أجرتها الوكالات الإقليمية إيجابية. معظمها، استنادا إلى ما لدينا من معلومات. ويذهب البعض إلى

أنه ينبغي مواصلة اعتماد ترتيبات الشراكة في الدورات القادمة، والمضي في تطويرها استناداً إلى التجارب الحالية. وقد سعى معظم الترتيبات إلى بلوغ غايتين:

(أ) توفير المساعدة الفنية والإدارية والدعم للوكالات الإقليمية؛

(ب) بناء القدرات والكفاءات على الصعيدين الإقليمي والوطني.

٨٢ - وتغطي المساعدة الفنية والإدارية المقدمة للوكالات الإقليمية مجموعة واسعة من المهام التي أثبتت نفعاً مختلفة نوعاً ما بين مختلف المناطق لأدائها. وتمثلت إحدى المهام الأولية الهامة في معظم المناطق في وضع القوائم الإقليمية بالمنتجات. وتضمن بعض الترتيبات توفير مساعدة ودعم مباشرين للمعاهد الوطنية للإحصاءات، وخصوصاً في البلدان الأفريقية. وكانت هذه التجارب إيجابية على وجه العموم. ويطلب بعض البلدان بالحاح بالحصول على المزيد من المساعدة مع بداية تنفيذ بعض المبادرات الصعبة.

٨٣ - وتبين نوعاً ما طرائق تمويل ترتيبات الشراكة مع أن معظم الترتيبات يُموّل جزئياً من مؤسسات تمويل تدعم بناء القدرات المؤسسية المعنية. وكانت تلك حال مكتب الإحصاءات الوطنية في المملكة المتحدة والمعهد الوطني للإحصاء والدراسات الاقتصادية في فرنسا ومكتب الإحصاء الأسترالي ووكالة الإحصاء الكندية، مع أن حجم التمويل ربما اختلف فيما بينها. واعتمدت المعاهد الوطنية للإحصاءات على التمويل الذاتي إلى حد ما. وفي بعض الحالات، شارك المكتب العالمي لبرنامج المقارنات الدولية في مثل هذه الترتيبات وأسهم في تمويلها. وعُقدت في معظم المناطق اجتماعات منتظمة لمعالجة الاستراتيجية التي ينبغي اعتمادها، وأعدت تقارير عن التقدم المحرز من الناحية العملية فيها.

٨٤ - وعلى صعيد بناء القدرات، يبدو أن هناك فوارق أكبر بين مختلف المناطق. ويبدو أن المبادرات الأفريقية هي الأكثر شمولاً وتعكس الاحتياجات الخاصة لهذه المنطقة. وأعدت بالتعاون مع منظمات دولية وبتنسيق منها خطط موضوعية بشكل جيد لاتخاذ مبادرات في المستقبل.

٨٥ - وجرى التركيز، في معظم المناطق، على تدريب الإحصائيين المعنيين بالأسعار والمحاسبين الوطنيين، عن طريق تنظيم الحلقات الدراسية وحلقات العمل. ومن وجهة نظر البلدان المشاركة، كانت هذه الحلقات مثمرة وغطت مختلف مراحل برنامج الدراسات الاستقصائية إذ عملت على إعداد قوائم المنتجات، وفي مرحلة لاحقة على جمع البيانات وإقرارها والتثبت من صحتها. وشدد بعض البلدان على أهمية إقامة الشبكات بين الإحصائيين. وفي عدد ضئيل من الحالات، أُتخذت على ما يبدو بعض المبادرات لبناء

القدرات والكفاءات بشكل أكثر عمقا من أجل إدماج برنامج المقارنات الدولية مباشرة في الأرقام القياسية الوطنية لأسعار الاستهلاك أو تنسيق سلة هذه الأرقام عبر البلدان.

ينبغي اعتماد ترتيبات الشراكة منذ بداية الدورة القادمة. وينبغي أن تساهم هذه الترتيبات بشكل أكثر وضوحا في بناء القدرات والكفاءات الوطنية الطويلة الأجل.

باء - الاتصالات

٨٦ - يمثل موقع برنامج المقارنات الدولية على الشبكة مركزا لتوفير المعلومات عن البرنامج. وهذا الموقع منظم بشكل جيد ويقدم مجموعة واسعة من المعلومات عن البرنامج المذكور والكيانات المشاركة فيه والأنشطة التي يضطلع بها وبرامج الدراسات الاستقصائية التي يجريها والاستخدامات الهامة لتعديلات القوة الشرائية. وقد خصصت لكل منطقة صفحة مستقلة توفر معلومات عنها فضلا عن تقارير مرحلية عن التقدم المحرز فيها ومعلومات أخرى ذات صلة. ويتضمن الموقع وثائق هامة عن الدراسات الاستقصائية التي يجريها البرنامج والطرائق التي يتبعها لإجرائها، والكتيب (Handbook)، والأدلة العملية (Operational Manuals)، إضافة إلى معلومات عن عمليات البحث والتطوير. ويتضمن الموقع أيضا معلومات موجزة عن الطرائق والأدوات الجديدة.

٨٧ - وتشكل المعلومات الشفافة المتوافرة عن مختلف المسائل عنصرا أساسيا من عناصر العمليات المؤدية إلى تعميم النتائج النهائية التي تم الحصول عليها على الصعيد العالمي. وقد جرى التشديد، في استراتيجية المعلومات، على توفير معلومات متعمقة عن البرنامج للشركاء وعامة الناس. أما بالنسبة للمكتب التنفيذي والفريق الاستشاري التقني والاجتماعات مع المنسقين الإقليميين، فقد نُشرت على موقع البرنامج على الشبكة محاضر كل اجتماع من الاجتماعات المعقودة.

٨٨ - وتجدر الإشارة إلى أن بعض الكيانات عقد العديد من الاجتماعات. ويجب ألا يغيب عن البال، في ما يتعلق بالدورة الحالية، أن دورة عام ٢٠٠٥ أدخلت تغييرات كبيرة في الجوانب المنهجية للعمل وكذلك في كيفية الإدارة. واستنادا إلى منهاج الإدارة الجديد المعتمد والخبرات المكتسبة من الدورة الحالية، من المتوقع أن تتحول الاجتماعات المذكورة تدريجيا إلى اجتماعات متواترة مقررة عندما تبدأ دورة جديدة. وفي الوقت نفسه، يُرجح حتى أن يتزايد دور المنسقين الإقليميين أهمية في الدورات القادمة عند اضطلاعهم الفعلي بالإدارة، لا ضمن المنطقة الواحدة فقط بل وإلى حد أكبر في مختلف المناطق أيضا.

٨٩ - وتقدّم الرسالة الإخبارية والنشرة اللتان يصدرهما برنامج المقارنات الدولية للمستعملين عدداً من المقالات المفيدة بشأن مختلف المسائل ذات الصلة بالبرنامج والتي تشمل الإدارة والعروض المعمقة للعناصر الجديدة التي يتضمنها برنامج الدراسات الاستقصائية وبعض التقارير القطرية بشأن الخبرات المكتسبة من استخدام الأدوات الجديدة المستحدثة. والرسالة الإخبارية متوافرة بخمس لغات.

ينبغي أن تموّل الدورة الجديدة للبرنامج بشكل كافٍ لدعم حلقات العمل وسائر الأنشطة الأساسية لتبادل المعلومات والإبقاء على قنوات الاتصالات مفتوحة.

جيم - بناء القدرات

٩٠ - كانت دورة برنامج المقارنات الدولية لعام ٢٠٠٥ بمثابة فرصة تعلّم محفزة بالنسبة لجميع الكيانات التي شاركت فيها، وبالأخص للمنسقين العالميين والإقليميين والوطنيين. فقد أدخلت أثناءها مجموعة واسعة من التحسينات النوعية على الجزء الخاص باستهلاك الأسر المعيشية، الأمر الذي ترتب عليه عدد كبير من التحديات للبلدان المشاركة. واتسع نطاق العمل، بالنسبة لعدد كبير من البلدان، ليغطي جميع مكونات الناتج المحلي الإجمالي التي تمثل مجالات جديدة لبرامج الإحصاءات الوطنية والقدرات والكفاءات في هذا المجال. ومع اعتماد طرائق جديدة، جرى تكيف المبادئ والإجراءات والعمليات، وتماشياً مع ذلك أعيدت كتابة الأدلة العملية وكتيب برنامج المقارنات الدولية. واستُحدثت أيضاً مجموعة من الأدوات الجديدة لتحسين النوعية عبر توحيد طرائق العمل، ولكن أيضاً لمساعدة الإحصائيين الوطنيين في أداء أعمالهم.

٩١ - وكان بناء القدرات، أثناء دورة عام ٢٠٠٥، جزءاً لا يتجزأ من العملية المستمرة لتحسين نوعية البيانات. وعُرضت العناصر الجديدة بعدة طرق على البلدان المشاركة. وقدّم المنسقون الإقليميون أقصى قدر ممكن من المساعدة والدعم لحل المشاكل المختلفة التي طرأت. وإضافة إلى ذلك، شكلت الحلقات الدراسية وحلقات العمل الإقليمية بشأن الأسعار والحسابات القومية، منتديات هامة ضمت إحصائيين لعرض الطرائق الجديدة والممارسات العملية ومناقشتها.

٩٢ - ومن وجهة نظر البلدان، كان هناك عدد كبير من الموضوعات للمعالجة، من بينها كيفية العمل بالمفاهيم الجديدة، ومسائل أخذ العينات، والتغطية الوطنية ومدادها، واستحداث معايير وتصنيفات جديدة، وإعداد قوائم إقليمية بالمنتجات، وتولّي عمليات ترتيب البيانات

وتقديرها وإقرار صحتها، والمسائل الفنية ذات الصلة بنقلها إلى المنسق الإقليمي. وفي وقت لاحق، اجتمع المعنيون بالإحصاءات على الصعيد الوطني في حلقات دراسية إقليمية لإقرار صحة البيانات.

٩٣ - وأدى التعلم المباشر وغير المباشر على الصعيدين الإقليمي والوطني إلى الإسهام على نحو هام في بناء القدرات. وفي ما يتعلق بالدورات القادمة، ينبغي اتخاذ خطوات إضافية للاستفادة من أوجه التآزر بين برنامج المقارنات الدولية والبرامج الوطنية للإحصاءات. وفي ما يلي بعض المبادرات التي نوقشت كثيرا:

(أ) إدماج قوائم المنتجات الاستهلاكية التي يضعها برنامج المقارنات الدولية في الأرقام القياسية الوطنية لأسعار الاستهلاك؛

(ب) تنسيق الأرقام القياسية الوطنية لأسعار الاستهلاك على الصعيد دون الإقليمي استنادا إلى مواصفات المنتجات التي يعدّها برنامج المقارنات الدولية؛

(ج) إدماج الدراسات الاستقصائية عن ميزانية الأسر المعيشية التي تجرى بانتظام على الصعيد الوطني لتستخدم في الحسابات القومية.

٩٤ - ويستلزم استثمار هذه النُهُج على نحو دائم تطبيق المعايير والتصنيفات الدولية (ومن بينها تصنيف الاستهلاك الفردي حسب الغرض) الموضوعة من أجل برنامج المقارنات الدولية. ويشمل ذلك أيضا أداة الوصف المنهجي للمنتج التي تستخدم في إعداد قائمة مواصفات المنتجات المشمولة بالأرقام القياسية لأسعار الاستهلاك بشكل عام.

٩٥ - واستنادا إلى الدراسة الاستقصائية المنتظمة التي أجراها فريق أصدقاء الرئيس، يرى أكثر من ٨٠ في المائة من البلدان المشاركة أنه يمكن قيام تكامل بين برنامج المقارنات الدولية والرقم القياسي لأسعار الاستهلاك. ولكن الخبرات المكتسبة حتى الآن من محاولات التكامل متباينة. ومن ضمن المشاكل المطروحة عدم استيفاء مواصفات المنتجات المشمولة بالرقم القياسي لأسعار الاستهلاك ما يقتضيه برنامج المقارنات الدولية من تفاصيل تعكس الصعوبات التي تواجهه عند مقارنة الأسعار بحسب المكان مقابل مقارنتها بحسب الزمان.

٩٦ - واعتمدت قائمة مشتركة بالمنتجات المشمولة بالرقم القياسي لأسعار الاستهلاك الإقليمي الموحد، كأساس لدراسات الاستهلاك الاستقصائية التي يُجريها برنامج المقارنات الدولية لمنطقة أمريكا اللاتينية. واستخدمت بلدان منطقة رابطة الدول المستقلة حلا مماثلا. وتشير التعليقات الواردة من أفريقيا وآسيا على الدراسة الاستقصائية المنتظمة التي أجراها

فريق أصدقاء الرئيس إلى وجود مبادرات دون إقليمية بشأن تنسيق الأعمال المتصلة بإعداد القوائم الإقليمية للمنتجات الاستهلاكية كنقطة بداية.

يتعين أن يولى بناء القدرات على الصعيدين الإقليمي والوطني الأولوية مع التشديد إلى حد بعيد على إدماج الجهود التي يبذلها برنامج المقارنات الدولية بشأن الأسعار والحسابات القومية في البرامج الوطنية للإحصاءات.

دال - الاستمرار في برنامج المقارنات الدولية

٩٧ - طرح أصدقاء الرئيس سؤالاً أساسياً يكمن في معرفة ما إذا كان يتعين الاستمرار في برنامج المقارنات الدولية. وبالنظر إلى الرد بالإيجاب على هذا السؤال، فستتعلق مسألة المتابعة بالتواتر وبتحديد السنة المرجعية المقبلة. وسيفتضي ذلك مرة أخرى البت في مدى شمول الجولة المقبلة ونطاق تغطيتها. ولأسباب عدة ينبغي أن يُتخذ قرار بشأن مواصلة البرنامج في أوائل عام ٢٠٠٨ مع التسليم بوجود عدد من التفاصيل التي لا يزال يلزم تسويتها.

٩٨ - ومن الواضح أن جولة برنامج المقارنات الدولية لعام ٢٠٠٥ شكلت خطوة هامة إلى الأمام نحو وضع نظام لحساب قيم تعادل القوة الشرائية على الصعيد العالمي. فقد خُصصت موارد أكثر بكثير مما مضى لتحسين الأساليب والإجراءات الروتينية اللازمة لجمع البيانات وإعداد كتيبات وأدلة عملية. وإضافة إلى ذلك، وضعت أدوات لإعداد قوائم المنتجات ويستعان بها لتحضير دراسات استقصائية من أجل جمع البيانات ووضع التقديرات والتحقق من صحتها لأغراض نقلها والمصادقة عليها على المستوى الإقليمي. ومن الواضح أن الأساس الذي يقوم عليه تحديد قيم تعادل القوة الشرائية هو أفضل بكثير منه في الجولات السابقة. ولتوسيع نطاق التغطية لتشمل مستوى الناتج المحلي الإجمالي الكامل، وُضعت مجموعة من الطرق الجديدة أيضاً. وجرى تحسين جوانب الاتصال فيما بين الكيانات داخل الهيكل الإداري ونتيجة لذلك أنجزت عملية تتسم بقدر أكبر من الشفافية. وتقتضي بعض جوانب الاتصال على المستوى الإقليمي المزيد من الاهتمام.

٩٩ - وفيما يتعلق بتعزيز برنامج المقارنات الدولية في بيئات المستعملين، لا يزال يلزم اتخاذ بعض الخطوات الصعبة. وإحدى الخطوات الهامة هي قرار إنشاء منتدى يضم جميع أصحاب المصلحة المهتمين بالأمر. ويتيح ذلك قناة مفتوحة للمناقشة بشأن جوانب عدة لبرنامج المقارنات الدولية. ومن المقرر عقد الاجتماع الأول في إطار المنتدى في منتصف عام ٢٠٠٨.

علاوة على ذلك، عادة ما تؤكد آراء المستعملين أهمية جوانب تيسر البيانات والسلاسل الزمنية. ويُرحب بزيادة تواتر الدراسات الاستقصائية التي تجري في إطار البرنامج.

١٠٠ - وكما يتضح من وجهات نظر البلدان المشاركة، فإن العناصر المجتمعة لجولة البرنامج لعام ٢٠٠٥ تشكل أساسا سليما للاستمرار وبناء المصداقية. وأبدت أغلبية كبرى من البلدان موقفا إيجابيا فيما يتعلق بالمشاركة في الجولات المقبلة. لكن ينبغي ألا يتجاهل المرء أنه قد توجد آراء متضاربة فيما يتعلق بالرغبة في الدخول في جولة جديدة. وترى بلدان كثيرة أن العناصر الجديدة الكثيرة للجولة الراهنة تنطوي على صعوبات. فالتكيف مع برنامج الدراسة الاستقصائية ومسائل الجودة المطروحة يقتضي مزيدا من الخبرات وامتسعا من الوقت مع الهيكل والتنظيم اللذين جرى إنشاؤهما حديثا.

ينبغي لبرنامج المقارنات الدولية أن يستمر بالاستناد إلى العناصر الرئيسية للهيكل الإداري الحالي والخبرات المكتسبة خلال الجولة الراهنة.

١٠١ - ومن الضروري على الأرجح اتخاذ قرار سريع بشأن الاستمرار في البرنامج لتجنب تفكك الهيكل التنظيمي العالمي الذي أنشئ في الجولة الراهنة، في المعاهد الوطنية للإحصاءات والوكالات الإقليمية والمكتب العالمي. ويمثل ذلك تحديا بصفة خاصة للبلدان الصغيرة والمؤسسات الإحصائية التي تكون عادة ضعيفة من حيث دوران الموظفين. ويمكن أن يصبح مشكلة أيضا داخل المنظمات الإقليمية.

١٠٢ - وقدرة تحمل الميزانية للإنفاق مسألة هامة. وينطبق هذا الأمر على الصعد العالمي والإقليمي والوطني. وقد شهد عدد من البلدان كبيرها وصغيرها على حد سواء زيادة كبيرة في أعباء العمل. ولا يمكن مواصلة ذلك حتى الجولة المقبلة دون اتخاذ مبادرات للتخفيف من الأعباء بوجه عام. ويمكن أن يفيد في تحقيق ذلك القيام بشكل متوازن بتخفيض عدد المنتجات الاستهلاكية لبرنامج المقارنات الدولية. ومع ذلك ينبغي الجمع بين هذه المبادرات ومبادرات ترمي إلى مواءمة البرنامج على نحو أوثق مع الأسعار وأعمال المعاهد الوطنية للإحصاءات الخاصة بالحسابات القومية.

١٠٣ - وقد وفر عدد محدود من المانحين تمويل برنامج المقارنات الدولية لعام ٢٠٠٥ وتحمل البنك الدولي العبء الأكبر. وتأتي المساهمات الكبرى في البرنامج العالمي على المستوى الوطني من إدارة التنمية الدولية في المملكة المتحدة والوكالة الأسترالية للتنمية الدولية في أستراليا والوكالة الكندية للتنمية الدولية في كندا. وشمل المساهمون على المستوى الدولي صندوق النقد الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وحصلت أكثرية المناطق على دعم

تمويلي من الصندوق الاستئماني العالمي. بيد أن معظمها بذل أيضا جهودا خاصة لجمع الأموال أسهمت إلى حد كبير في برامجها الإقليمية. وقدمت إلى المنظمات المانحة تقارير دورية عن الحالة لإطلاعها على التقدم المحرز.

يكتسي التزام جميع أصحاب المصلحة بالتمويل الطويل الأجل أهمية قصوى بالنسبة إلى استمرار برنامج المقارنات الدولية.

١٠٤ - متى ينبغي أن تحدد السنة المرجعية المقبلة؟ يبدو قطعاً أن المواقف المشتركة بين أصحاب المصالح تحبذ أن تحدد السنة المرجعية المقبلة خلال فترة السنتين إلى الثلاث سنوات المقبلة. وأُقترح عام ٢٠١٠ في إطار فريق أصدقاء الرئيس مع تأكيد ضرورة الحفاظ على الزخم وتوجيه إشارة إلى المستعملين. وأشارت بعض البلدان المشاركة إلى عام ٢٠١١ كسنة مرجعية مقبلة بالاستناد إلى التوصية بالتوفيق بين السنة المرجعية لبرنامج المقارنات الدولية وسنة منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

١٠٥ - وفي المنظور البعيد الأجل، يمكن أن يتمثل الهدف العام في مواءمة برنامج المقارنات الدولية مع نظام المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية/منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي باستخدام نهج أجله ثلاث سنوات لبرامج الدراسات الاستقصائية. وبالنسبة إلى الجولة المقبلة، ينطوي ذلك كله على طموح كبير على الرغم من أن بعض الخطوات قد اتخذت فعلاً في الجولة الراهنة فيما يتعلق بمكونات الدراسة الاستقصائية ونظام الإدارة. ومن المطلوب بذل المزيد من الجهود الداعمة لإدماج النظم على المستويين الإقليمي والوطني في مجال بناء القدرات وإنشاء نظم إحصائية وطنية.

ينبغي أن تكون السنة المرجعية المقبلة هي ٢٠١١ لإتاحة الوقت لمعالجة أي مشاكل يمكن مواجهتها في تقييمات المرحلة ٢ ومواءمتها مع السنة المرجعية للمكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية/منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وينبغي بعد ذلك أن يعمل برنامج المقارنات الدولية بتواتر يتراوح ما بين ٣ إلى ٥ سنوات.

١٠٦ - ومن الواضح أن القرارات التي سٌيَّت فيها بشأن التغطية والنطاق متعلقة بمسألة التمويل وبوجه أعم بالموارد والقدرات المتاحة على مختلف المستويات. وفي بيئة المستعملين، يوجد تأييد قوي للحفاظ على تغطية كاملة للناتج المحلي الإجمالي. وهناك دعم لذلك

فيما بين البلدان المشاركة أيضا بحكم إدراكها التام لأهمية وجود برنامج للدراسة الاستقصائية يخضع لإدارة مركزية وضع لتغطية مكونات من قبيل الإسكان والإعمار.

ينبغي مواصلة التطلع إلى تحقيق تغطية كاملة لقيم تعادل القوة الشرائية في إطار الناتج المحلي الإجمالي.

١٠٧ - وتدعو بعض بيئات المستعملين إلى زيادة عدد البلدان المشاركة. فحتى البلدان المشاركة الصغيرة يبدو أن لديها حوافزها وتؤكد الاهتمام بالمشاركة في المستقبل في البرنامج العالمي لبرنامج المقارنات الدولية. ويحظى عدد من البلدان التي لم تشارك في جولة عام ٢٠٠٥ باهتمام خاص عندما يُنظر في مسائل الفقر والأهداف الإنمائية للألفية. وبالنسبة إلى كثير من تلك البلدان، تتسم القدرات والكفاءات الإحصائية بالضعف ويمكن أن تتطلب دعما يتجاوز ما تسمح به الحالة التمويلية. وينبغي أن يظل التقييم العام والقرارات التي ستتخذ بشأن هذه المسألة حكرا على المجلس التنفيذي وأصحاب المصلحة المعنيين بالأمر.

هاء - مسائل المحاسبة القومية

١٠٨ - كما أُشير أعلاه، جرى توسيع نطاق جولة برنامج المقارنات الدولية لعام ٢٠٠٥ لتشمل تغطية الناتج المحلي الإجمالي الكامل. ويجري استخدام القيم الإجمالية للحسابات القومية في برنامج المقارنات الدولية لتؤدي دور معاملات ترجيح في عملية التجميع كما تستخدم كإطار لنتائج هذا البرنامج وبصفة خاصة للناتج المحلي الإجمالي والاستهلاك الفردي. ويوجد عدد من المسائل في الحسابات القومية للبلدان التي من شأنها أن تؤثر بشدة في النتيجة النهائية والتي ينبغي بناء على ذلك استعراضها كجزء من التقييم العام لبرنامج المقارنات الدولية.

(أ) النهج المتبع فيما يخص عمليات المقارنة في إطار برنامج المقارنات الدولية هو النهج المستمد من جانب الإنفاق الذي يتيح إجراء مقارنات بين مستويات وهياكل المكونات الرئيسية للطلب النهائي. ويكمن أحد عيوب هذا النهج في أن الصناعات غير محددة لأغراض مقارنات الإنتاجية. ويعني النهج المتبع أن قيم تعادل القوة الشرائية تحسب على ثلاث مراحل وهي: مستوى الإنتاج ومستوى المنتج الجماعي والمستويات التجميعية. ومعاملات الترجيح المستخدمة للمستويات التجميعية هي أوجه الإنفاق لفئات المنتجات ومن المفضل أن ترد في فئات أوجه الإنفاق التي تشملها الحسابات القومية.

(ب) فيما يخص التحليل الكامل لأوجه الإنفاق، يتبين من حولية إحصاءات الحسابات القومية لعام ٢٠٠٦ للأمم المتحدة أن هناك فعليا (١٢٥) بلدا كلها لديها مثل ذلك التحليل المتعلق بأوجه الإنفاق من أصل (١٢٧) بلدا من البلدان التي تقدم بيانات عن الحسابات القومية وبرنامج المقارنات الدولية على السواء. ولا تصدر في الحولية على الإطلاق بيانات عن الحسابات القومية فيما يخص ١٩ بلدا آخر (معظمها بلدان أفريقية) تأخذ ببرنامج المقارنات الدولية. أما بالنسبة إلى تحليل الإنفاق الاستهلاكي الفردي، يصدر مثل هذه التحليلات التفصيلية ٦٣ بلدا مشمولاً ببرنامج المقارنات الدولية أو نصف البلدان تماما التي لديها أوجه إنفاق نهائية مجمعة. وهكذا يبلغ عدد البلدان المشمولة ببرنامج المقارنات الدولية التي تفتقر بناء على ذلك إلى هذا الجدول الهام ٨٣ بلدا. وتضم هذه المجموعة بلدان من قبيل الأرجنتين واندونيسيا وباكستان وبنغلاديش والسودان والصين ومصر ونيجيريا والهند.

(ج) تستخدم قيم تعادل القوة الشرائية لتحويل أوجه الإنفاق النهائية القومية المتعلقة بفئات المنتجات والقيم الإجمالية والنواتج المحلية الإجمالية لمختلف البلدان إلى أوجه إنفاق نهائية فعلية. وتوفر قيم تعادل القوة الشرائية وأوجه الإنفاق النهائية الفعلية مقاييس للأسعار والأحجام المطلوبة لإجراء المقارنات الدولية. وتُستمد عادة ثلاث مجموعات للمؤشرات القياسية (تستخدم جميعها إطار الحسابات القومية) وهي: المؤشرات القياسية لأوجه الإنفاق النهائية الفعلية والمؤشرات القياسية للإنفاق الفعلي للشخص ومستويات الأسعار المقارنة. وبالتأكيد لا بد من وضع حدود لهذه المؤشرات القياسية للأسعار والأحجام ويعتمد ذلك أيضا على موثوقية بيانات معاملات ترجيح الإنفاق والأسعار.

(د) ينبغي أن تكون أوجه الإنفاق النهائية مفصلة بحسب فئات المنتجات، المسماة "البنود الأساسية"، وفقا لتصنيف موحد للأسعار ولأوجه الإنفاق. وتمثل البنود الأساسية الدعائم التي تقوم عليه المقارنات. ومن الناحية العملية، تحدد التغطية بأدنى مستوى للإنفاق النهائي الذي يمكن من أجله تقدير معاملات ترجيح الإنفاق الواضحة. ونادرا ما ترد هذه الدرجة من التفاصيل في الحسابات القومية. وتؤكد الدراسة المنتظمة لأصدقاء الرئيس أن ذلك مشكلة. وبصورة أعم، يمكن استقاء بيانات أكثر تفصيلا من الدراسات الاستقصائية لميزانيات الأسر المعيشية.

(هـ) التقييم مهم لتوفير قياسات للأحجام قابلة للمقارنة: تقتضي أوجه الإنفاق المقدرة بأسعار المشترين، لأغراض الاتساق، أن تكون الأسعار هي أسعار المشترين أي أسعار السوق أو أسعار المعاملات وأن تعكس قيمة النفقة النهائية في الناتج المحلي الإجمالي.

(و) يلزم مواءمة الأسعار المذكورة في برنامج المقارنات الدولية مع الأسعار التي تقوم عليها الحسابات القومية وإلا فإن القاسم (أي تعادل القوة الشرائية) لن يكون متسقا مع البسط (أي الحسابات القومية)، مما يؤدي إلى وضع مقارنات زائفة. وتنطبق هذه الحالة بصفة خاصة حيث يكون من المتعذر دوماً تحديد أسعار السوق كما هو الحال في مجالي الصحة والتعليم.

١٠٩ - وبالرغم من أهمية وجود توزيع كامل وقابل للمقارنة للنفقات على مستوى البنود الأساسية، فإنه من الأهم التوفر على مستويات كاملة وقابلة للمقارنة من الناتج المحلي الإجمالي. وبعبارة أخرى، ينبغي أن تطبق جميع البلدان نفس التعريف للناتج المحلي الإجمالي (على سبيل المثال، نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ وليس لعام ١٩٦٨). علاوة على ذلك، ينبغي أن تكون تقديرات الناتج المحلي الإجمالي شاملة تتضمن تقديرات الاقتصاد غير المراقب، والإنتاج الموجه للاستهلاك الذاتي، والمساكن التي يقطنها مالكوها، والمقاولات الصغيرة عديمة الشخصية القانونية، والقيام باستقراء عدم الإجابة في الدراسة الاستقصائية.

١١٠ - تتناول النتائج المستخلصة من الدراسة الاستقصائية المنتظمة لأصدقاء الرئيس بشأن توزيع النفقات على البنود الأساسية القضايا المتعلقة بالاتصالات وعبء العمل الثقيل في عدد كبير من البلدان. وقد كان إنشاء أساس تستند إليه البيانات لاستيفاء مواصفات ترجيحات البنود الأساسية تحدياً لبلدان برنامج المقارنات الدولية. وعند إعداد ترجيحات البنود الأساسية لجولة ٢٠٠٥، استُخدمت معلومات مستقاة من الدراسات الاستقصائية الوطنية لميزانيات الأسر المعيشية حيثما كانت متاحة، كما ستكون لهذه الدراسات الاستقصائية أولوية كبرى كمصدر في الجولات المقبلة. وتحتاج الجهود الدولية الرامية إلى الإعداد للدراسات الاستقصائية لميزانية الأسر المعيشية وإجرائها إلى تنسيقها، وإلى إجرائها في وقت متزامن بقدر الإمكان. وتجدر الإشارة أيضاً إلى أن بيانات الدراسات الاستقصائية لميزانيات الأسر المعيشية على وجه العموم غير كافية لتمثيل نفقات الفئات الأغنى من السكان. وتنبغي معالجة قائمة الإشكالات التي تركز عليها بلدان برنامج المقارنات الدولية في المرحلة ٢ من الاستعراض بتفصيل أكبر. ومن المجالات الهامة البناء والخدمات الحكومية، وتعيين ترجيحات للمعلومات الناقصة.

١١١ - وتكشف الدراسة الاستقصائية أن بعض البلدان لم يتم إشراكها في العمل المتعلق بالترجيحات (بلدان أمريكا اللاتينية). وهذا أمر مؤسف عندما يكون التركيز على بناء القدرات ويعني أن هذه البلدان لن تتاح لها فرصة الاستفادة من خبرات مفيدة.

١١٢ - وختاماً، تجدر الإشارة إلى أن خصائص الحسابات القومية التي تم عمل برنامج المقارنات الدولية تؤكد كونها تكتسي أهمية قصوى للنتائج. ويُعتبر أن مسألة الترجيحات تنطوي على قدر كبير من الافتراض، من حيث طبيعتها وأهميتها.

أحد الدروس المستفادة هو أن مضمون العمل المتعلق بالحسابات القومية يحتاج إلى تحسين، سواء من حيث زيادة التفاصيل أو تحسين الجودة. وفي الجولات المقبلة، ينبغي أن يكون برنامج المقارنات الدولية متوائماً بشكل أوثق مع البرامج الإحصائية في نظام شنغن للمعلومات الوطنية والدراسات الاستقصائية لميزانيات الأسر المعيشية والحسابات القومية.

خامساً - ملاحظات ختامية

١١٣ - كانت جولة سنة ٢٠٠٥ من برنامج المقارنات الدولية خطوة رئيسية نحو وضع نظام لحساب تعادلات القوة الشرائية على أساس عالمي. وقد تم تخصيص موارد أكبر من ذي قبل لتحسين البرنامج. وقد حوّل هيكل الإدارة الجديد والمبادرات الإدارية المتخذة برنامج المقارنات الدولية إلى نظام عالمي متسم بالكفاءة ويبدو قادراً أيضاً على التصدي للتحديات في الجولات المقبلة.

١١٤ - ولتوسيع التغطية لتشمل مستوى الناتج المحلي الإجمالي بكامله، تم تطوير عدد من الأساليب الجديدة. فقد تم تطوير أدوات لإعداد قوائم المنتجات واستُخدمت في الإعداد للدراسات الاستقصائية لجمع البيانات ولتقديرها والتحقق منها في مختلف المستويات. وتطورت الجوانب الاتصالية بين الهيئات الموجودة في هيكل الإدارة. ومن الواضح أن أساس إعداد تعادلات القوة الشرائية قد تحسن بشكل كبير خلال الجولة الحالية.

١١٥ - ولكن نظراً لكون النظام كبير ومعقد، فمن الواضح أن ثمة تحسينات أكثر يتعين القيام بها في مجالات مختلفة من برنامج المقارنات الدولية. وفي هذا التقرير، ركز أصدقاء الرئيس بصورة رئيسية على مختلف عناصر هيكل الإدارة. والاستنتاج الرئيسي هو أن هيكل الإدارة القائم حالياً أدى وظيفته بشكل جيد تماماً، ونتيجة لذلك تحققت عملية أكثر شفافية. وأثبت الهيكل قدرته على التصدي للتحديات والمشاكل الرئيسية التي نوقشت سابقاً في التقارير المقدمة إلى اللجنة الإحصائية التابعة للأمم المتحدة. ومن بين التوصيات، ذُكر أصدقاء الرئيس أن كلا من دور المدير العالمي ومسؤوليات المؤسسة المضيفة يحتاج إلى توضيح. واتسمت عدة جوانب من عملية رينغ للمقارنات والاتصالات بالقصور خلال هذه الجولة

وتحتاج مزيداً من الاهتمام قبل بدء جولة جديدة. علاوة على ذلك، يحتاج الاتصال بين المنسقين الإقليميين والوطنيين إلى تحسين.

١١٦ - وللمحافظة على الزخم، يتعين اتخاذ قرار بشأن استمرار برنامج المقارنات الدولية في أوائل عام ٢٠٠٨. ويمكن أن يكون عام ٢٠١١ سنة مرجعية جديدة أفضل. ومن شأن هذا أن يجعل برنامج المقارنات الدولية مواكبا لنظام منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية، مما سيمكن من مواصلة دمج البرنامجين. وينبغي أن يكون أحد الأهداف العامة، من منظور طويل المدى، هو مواءمة برنامج المقارنات الدولية مع نظام منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية باستخدام نهج متجدد كل ثلاث سنوات لبرامج الدراسات الاستقصائية. وينبغي أن يستمر الطموح إلى تطوير برنامج المقارنات الدولية ليغطي الناتج المحلي الإجمالي بكامله.

١١٧ - بيد أن تحقيق هذه الطموحات سيتطلب استراتيجية واضحة للتوحيد المعياري والتكامل بين مختلف البرامج الإحصائية. ومع الزيادة السريعة لعبء عمل المكاتب الإحصائية، من المهم جدا لمستقبل برنامج المقارنات الدولية أن تركز الجولات المقبلة على مواءمة أوثق مع برامج إحصائية أخرى في نظام شينغن للمعلومات الوطنية، من قبيل إحصاءات الأسعار والحسابات القومية.

١١٨ - وسيكون لبناء القدرة والتعاون الفاعل بين مختلف المستويات والمؤسسات في جولات برنامج المقارنات الدولية الجديد، مثل التي قبلها، أهمية قصوى. وينبغي تحسين الاتصال بين مختلف الأطراف المشاركة.

سادسا - نقاط للمناقشة

١١٩ - يذكر أصدقاء الرئيس أن هيكل إدارة جولة ٢٠٠٥ لبرنامج المقارنات الدولية أدى وظيفته بشكل جيد بوجه عام. بيد أن التقرير يتضمن عدة توصيات تود اللجنة أن تعرب عن وجهة نظرها مما يلي منها:

(أ) للمحافظة على الزخم، يتعين اتخاذ قرار باستمرار برنامج المقارنات الدولية في أوائل عام ٢٠٠٨. ويمكن أن يكون عام ٢٠١١ سنة مرجعية جديدة أفضل. ومن شأن هذا أن يجعل برنامج المقارنات الدولية مواكبا لنظام منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية، مما سيمكن من مواصلة دمج البرنامجين.

(ب) ينبغي تعزيز مسؤوليات وسلطة المدير العالمي. وينبغي إعداد توصيف للاختصاصات يوضح أدوار ومسؤوليات المؤسسة المضيفة. وينبغي أن تعين المدير العالمي لجنة فرعية من أعضاء المجلس التنفيذي.

(ج) لتعزيز اختصاصات وقدرات المكتب العالمي فيما يتعلق بقضايا إحصاءات الأسعار والحسابات الوطنية وإدارة عملية رينغ للدراسات الاستقصائية، يُوصى بإنشاء ترتيبات شراكة مع واحد أو اثنين من نظم شنغن للمعلومات الوطنية منذ بداية الجولة المقبلة.

(د) تتطلب الجوانب الاتصالية مزيداً من الاهتمام قبل بدء جولة جديدة. وقد اتسمت جوانب هامة من عملية رينغ للمقارنات والاتصالات بالقصور خلال هذه الجولة. علاوة على ذلك، يحتاج الاتصال بين المنسقين الإقليميين والوطنيين إلى تعزيز.

(هـ) ينبغي أن يستمر الطموح إلى تطوير برنامج المقارنات الدولية ليغطي الناتج المحلي الإجمالي بكامله. بيد أن تحقيق هذه الطموحات سيتطلب استراتيجية واضحة للتوحيد المعياري والتكامل بين مختلف البرامج الإحصائية. ومع الزيادة السريعة لعبء عمل المكاتب الإحصائية، من المهم جداً لمستقبل برنامج المقارنات الدولية أن تركز الجولات المقبلة على مواءمة أوثق مع برامج إحصائية أخرى في نظام شينغن للمعلومات الوطنية، من قبيل إحصاءات الأسعار والحسابات القومية.